المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

رئيس الحكومة
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
Le Chef du Gouvernement

ANLCA
الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية
ⵜⴰⵡⴽⴰⵍⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵓⵙⵏⴰⵎⵓⵔ
Agence Nationale de Lutte Contre l'Analphabétisme

الإستراتجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023 - 2035

الإستراتجية الوطنية لمحاربة الأمية

2023 - 2035

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

«...وفي هذا الإطار يندرج البرنامج الوطني الذي اعتمدته بلادنا للارتقاء بمحو الأمية، الموجه إلى فئة عريضة من المواطنين والمواطنات، والذي تتجاوز أهدافه عملية تعلم القراءة والكتابة إلى تيسير اندماج الفئة المستهدفة في سوق الشغل، من خلال دورات تكوينية تمكن المستفيدين من تطوير مهاراتهم في بعض الحرف، وتقوية قدراتهم لخلق تعاونيات ومشاريع مدرة للدخل...»

مقتطف من الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر العالمي السابع لتعليم الكبار وتعليمهم الذي انعقد بمراكش تحت شعار "تعلم الكبار وتعليمهم من أجل التنمية المستدامة: أجندة تحويلية" من 15 إلى 17 يونيو 2022.

كلمة السيد المدير

أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في الرسالة السامية الموجهة إلى المؤتمر الدولي السابع الذي نظمته اليونسكو ببلادنا تحت شعار: "تعلم الكبار وتعليمهم من أجل التنمية المستدامة: أجندة تحويلية " في يونيو 2022؛ على أن البرنامج الوطني لمحو الأمية تتجاوز أهدافه القراءة والكتابة إلى تيسير الاندماج المهني للفئات المستهدفة في سوق الشغل من خلال دورات تكوينية لتطوير المهارات وخلق مشاريع مدرة للدخل.

في هذا الإطار وتنفيذا لتوجيهات جلالته السامية، تم إعدادالاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023-2035، التي تروم توفير تعليم جيد لا يقتصر على القراءة والكتابة فقط، وإنما يضمن الانخراط في عالم المعرفة والاندماج في سوق الشغل ويساهم في الارتقاء الفردي والجماعي. للمواطنات والمواطنين المغاربة

كما تهدف إلى تركيز الجهود في مرحلة أولى للقضاء على الأمية في أفق 2029 كما جاء في القانون الإطار(51-17) ،المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي لتستكمل بعد ذلك المساهمة في ترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة؛ وفاء بالتزامات بلادنا كما دعا إلى ذلك إطار عمل مراكش.

واستنادًا إلى هذه الغايات والأهداف، يمكن أن تكون هذه الإستراتيجية من بين أهم المداخل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كونها تستند على رؤية واضحة تتلخص في تحقيق تحول في عمل الوكالة نحو محو أمية دامج وذي جودة يعتمد ،على المقاربة الترابية لضمان بلوغ النتائج المسطرة مع مراعات الخصوصيات المحلية. بالإضافة إلى الرفع من احترافية مهن محاربة الامية باعتبارها أكبر ضامن لجودة البرامجالتي من شأنها تأهيل العنصر البشري وتقوية الهوية الوطنية وتعزيز المشاركة المواطنة وكذا تحسين ظروف عيش المواطنين.

وباعتبار محاربة الأمية من بين الرهانات التي تمكن المواطنين من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، تقترح الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية اعتماد مجموعة من الخيارات القادرة على تقديم عرض فعال وذي جودة، وتحديد الفئات المستهدفة من برنامج محاربة الأمية، وكذا المناهج الأندراغوجية والمواد التعليمية وطرق التقييم التي تتكيف مع خصائص المتعلمين الكبار.

كما تقترح جعل محاربة الأمية رافعة لإرساء الحق في التعلم مدى الحياة، حيث تمكّن الأفراد من اكتساب المعارف الأساسية في القراءة والكتابة والحساب في كل مراحل العمر ، بالإضافة إلى المهارات الحياتية مما يعزز قدرتهم على المشاركة الكاملة في المجتمع، بالإضافة إلى قيادة هندسة التكوين وتعزيز احترافية مهنها وكذا جعل محاربة الأمية ركيزة أساسية للاندماج المهني عبر اليات التكوين والتوجيه.

وسيتم تنزيل مضامين هذه الاستراتيجية الجديدة من خلال خارطة طريق باعتبارها وثيقة عملية يساهم فيها مختلف الشركاء والفاعلين في هذا المجال، تعتمد محاور ومشاريع تهم الأوراش المهيكلة وتأخذ بعين الاعتبار التطور الحاصل في محتويات وطرق التعليم في مجال محاربة الامية. وفي ظل الدينامية الجهوية التي تعرفها بلادنا والتي انخرطت فيها الوكالة، ستتم ترجمة خارطة الطريق إلى مخططات جهوية لمحاربة الأمية باعتماد مقاربة مجالية مبنية على تخطيط إستراتيجي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل جهة، وهي المقاربة التي تتيح إمكانات مهمة في التقائية مندمجة بين القطاعات المعنية على المستوى الترابي.

و رغم الإنجازات المهمة التي حققتها بلادنا في هذا المجال، فإننا في الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية نؤمن أشد الإيمان بضرورة مضاعفة الجهود لبلوغ الأهداف المرجوة ،انسجاما مع الرؤية الملكية السديدة الرامية إلى ضرورة توفير تعليم جيد للجميع، يضمن الانخراط في عالم المعرفة والتواصل والولوج والاندماج في سوق الشغل ويساهم في الارتقاء الفردي والجماعي.وسنبقى أوفياء لإنجاز التزاماتنا، منفتحين على كل الشركاء والمتدخلين، حتى نتمكن جميعا من القضاء على هذه الآفة ونكون في مستوى تطلعات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، ومعه الشعب المغربي قاطبة.

عبد الودود خربوش

مدير الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية

الفهرس

مصطلحات 04
ملخص 05
مقدمة 08

1.اختصاصات وهيئات حكامة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية

أ. الاختصاصات 09
ب. هيئات الحكامة 09

2. تقييم الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2004

أ. تقييم الأهداف الكمية 11
ب. مجالات التدخل 12

3. مكونات الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023-2035

أ- الغايات والأهداف 15
ب. الفئات ذات الأولوية 17
ج. المقاربة الأندراغوجية المعتمدة 17
د. الخيارات الإستراتيجية 18
الخيار الإستراتيجي 1: 19
جعل محاربة الأمية رافعة لإرساء الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة
الخيار الإستراتيجي 2: 19
تعزيز الاستهداف وتأمين ولوج عادل ودامج للتعلمات يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الفئات المستهدفة
الخيار الإستراتيجي 3: 20
القياس المنتظم لنسب الأمية من أجل تيسير الحد منها
الخيار الإستراتيجي 4: 21
إدماج محاربة الأمية في السياسات والإستراتيجيات القطاعية والمشاريع التنموية، ودعم تنزيلها المندمج على المستوى الترابي
الخيار الإستراتيجي 5: 22
جعل محاربة الأمية رافعة لدعم التشغيل والاندماج المهني عبر آليات التكوين والتوجيه
الخيار الإستراتيجي 6: 23
تطوير جودة عمل منظمات المجتمع المدني في مجال محاربة الأمية
الخيار الإستراتيجي 7: 24
قيادة هندسة التكوين في مجال محاربة الأمية وتعزيز احترافية مهنها
الخيار الإستراتيجي 8: 24
تعزيز جودة التعلمات عبر تبني طرائق أندراغوجية فعالة وتطوير العرض الرقمي للتكوين عن بعد باعتباره مكملا أو داعما للأنشطة الحضورية في مجال محاربة الأمية
الخيار الإستراتيجي 9: 25
تطوير تقييم التعلمات في مجال محاربة الأمية ومعادلتها مع مستويات الإطار الوطني للإشهاد
الخيار الإستراتيجي 10: 26
تشجيع مساهمة الجامعات ومراكز التكوين ومراكز البحث في مجال محاربة الأمية في ارتباطها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة
الخيار الإستراتيجي 11: 27
تعزيز حكامة قطاع محاربة الأمية
الخيار الإستراتيجي 12: 27
الارتقاء بمكانة المغرب الدولية والقارية في مجال تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة مع تعزيز التعاون جنوب جنوب في هذا المجال
ه. الآثار المنتظرة على المدى القريب والمتوسط والبعيد. 28
و. عوامل النجاح والتحديات المرتبطة بالتنفيذ 36
الملاحق 38

مصطلحات

حسب تقرير منظمة اليونسكو (التعليم للجميع، القرائية من أجل الحياة – 2006)

- **محاربة الأمية:** مجموعة من المهارات الملموسة – وبخاصة المهارات المعرفية للقراءة والكتابة- المستقلة عن السياق الذي تكتسب فيه وخلفية الشخص الذي يكتسبها.

- **تعليم الكبار:** الأنشطة التعليمية التي توفر من خلال أطر التعليم النظامي أو غير النظامي، أو غير الرسمي، والتي تستهدف الراشدين وترمي إما إلى تطوير التعليم والتدريب الأوليين أو إلى أن تكون بديلا عنهما. ويمكن أن يتمثل هدف هذا التعليم قي ما يلي: (أ) استكمال مستوى معين من التعليم النظامي أو التأهيل المهني، (ب) اكتساب معارف ومهارات في مجال جديد (ليس بالضرورة للحصول على مؤهل دراسي) و/أو تجديد أو استيفاء بعض المعارف والمهارات.

- **محاربة الأمية الوالدية:** برامج تعليمية منظمة في أشكال تجمع بين تعلم الأم (أو أحد الأبوين) وتعلم طفلهما جنبا الى جنب.

- **المهارات الأساسية:** تشير عادة إلى حد أدنى من المهارة في القراءة والكتابة والحساب (أي استخدام الأرقام)، ويرادف هذا المصطلح في كثير من الأحيان مصطلح " احتياجات التعلم الأساسية".

- **القرائية:** قدرة الفرد على أن يقرأ ويكتب نصا قصيرا وبسيطا عن حياته اليومية.

حسب القانون الإطار 17-51 (المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي – 2019)

- **التعلم مدى الحياة:** كل نشاط يتم في أي لحظة من لحظات الحياة بهدف تطوير المعارف أو المهارات أو القدرات أو الكفايات في إطار مشروع شخصي أو مهني أو مجتمعي.

- **المتعلم:** كل مستفيد من الخدمات التعليمية أو التكوينية أو هما معا التي تقدمها مؤسسات التربية والتعليم والتكوين بمختلف أصنافها وبأي شكل من الأشكال، سواء بصفته تلميذا أو طالبا أو متدربا أو بأي صفة أخرى.

- **السلوك المدني:** التشبث بالثوابت الدستورية للبلاد، في احترام تام لرموزها وقيمها الحضارية المنفتحة، والتمسك بالهوية بشتى روافدها، والاعتزاز بالانتماء للأمة، وإدراك الواجبات والحقوق، والتحلي بفضيلة الاجتهاد المثمر وروح المبادرة، والوعي بالالتزامات الوطنية، وبالمسؤوليات تجاه الذات والأسرة والمجتمع، والتشبع بقيم التسامح والتضامن والتعايش.

- **الإطار الوطني للإشهاد:** آلية لتحديد وتصنيف الشهادات على الصعيد الوطني، وفق شبكة مرجعية من المعايير تنطبق على مستويات محددة من نتائج التعلمات، تراعي حاجات سوق الشغل وتنمية المجتمع.

- **الإنصاف وتكافؤ الفرص:** ضمان الحق في الولوج المعمم إلى مؤسسات التربية والتعليم والتكوين، عبر توفير مقعد بيداغوجي للجميع بنفس مواصفات الجودة والنجاعة، دون أي شكل من أشكال التمييز.

- **الجودة:** تمكين المتعلم من تحقيق كامل إمكانياته عبر أفضل تملك للكفايات المعرفية والتواصلية والعملية والعاطفية والوجدانية والإبداعية.

- **التصديق على المكتسبات المهنية والحرفية:** آلية للتقييم والاعتراف بمكتسبات التعلم المتأتية من التجربة المهنية والمؤهلات الشخصية قصد تمكين المترشح من متابعة الدراسة.

ملخص

إستراتيجية جديدة مبنية على رسملة التجربة

اعتمدت بلادنا سنة 2004 استراتيجية وطنية لمحاربة الأمية والتربية غير النظامية، كوثيقة مستوحاة من توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وقد استندت هذه الإستراتيجية إلى منطق التدخل والمواكبة والتواصل، من أجل جعل محاربة الأمية أولوية وطنية، ومسؤولية مشتركة .[1]

تكشف حصيلة استراتيجية 2004 عن مجموعة من الإنجازات والمزايا، وكذا عن فرص هامة تتيح لجميع المعنيين إمكانية الاستفادة من برنامج محاربة الأمية.

وبالاعتماد على المرجعيات الوطنية الجديدة مثل التوجيهات الملكية السامية ولا سيما الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في المؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار، والنموذج التنموي الجديد، والرؤية الإستراتيجية 2015- 2030 لإصلاح التعليم، والقانون الإطار 17-51، وكذلك المراجع الدولية في مجال محاربة الأمية كإطار عمل مراكش للمؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار، تمت صياغة استراتيجية وطنية جديدة لمحاربة الأمية تمتد للفترة 2023-2035.

تهدف هذه الإستراتيجية الطموحة والمبنية على أسس نظرية التغيير، إلى الأخذ بعين الاعتبار التحديات المعقدة والمرتبطة بتطور إشكالية محاربة الأمية. وبارتباطها الراسخ بواقع الأمية ببلادنا، فهي تستند إلى أسس متينة لضمان جدوى واستدامة الجهود المبذولة من طرف جميع الفاعلين.

غايات وأهداف الإستراتيجية الجديدة

تسعى الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023-2035 إلى المساهمة في تحقيق الغايات التالية:

- تأهيل العنصر البشري وتقوية الهوية الوطنية؛
- تعزيز المشاركة المواطنة ؛
- تحسين ظروف عيش المواطنين؛
- المساهمة في إرساء مقومات وأسس مجتمع المعرفة؛
- تعزيز التماسك الاجتماعي ؛
- الاستجابة لحاجيات سوق الشغل.

واستنادًا إلى الغايات السابقة، يمكن أن تساعد الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023-2035 أيضًا على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كأهداف معتمدة دوليًا. ويتعلق الأمر ب:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله؛
- ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص تعلّمهم مدى الحياة؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- دعم السلم والعدل.

هذا، وفي ضوء السياق الوطني والدولي الحالي، سيتم العمل من خلال هذه الإستراتيجية وفق مرحلتين. يتم تركيز الجهود في المرحلة الأولى على القضاء على الأمية في أفق 2029، كما حدده القانون الإطار 17-51؛ لتستكمل بعد ذلك المساهمة في ترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة؛ في إطار الوفاء بالتزامات بلادنا في هذا المجال وكما كما دعا إلى ذلك إطار عمل مراكش المنبثق عن مؤتمر اليونيسكو الدولي السابع لتعليم الكبارCONFINTEA VII الذي احتضنته بلادنا السنة الماضية. ومن هذا المنطلق تهدف الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية إلى تحقيق الأهداف الوطنية التالية:

- تعزيز جودة مختلف برامج محاربة الأمية؛
- الرفع من جاذبية برامج محاربة الأمية، مع إعطاء قيمة أكبر للتعلمات المكتسبة في هذه البرامج؛
- وضع آليات للرصد والتقييم لقياس فعالية الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية وإجراء التعديلات متى لزم الأمر؛

[1] كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الامية والتربية غير النظامية، الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية والتربية غير النظامية، 2004.

- تعزيز التعلم مدى الحياة، من خلال توفير فرص جديدة للمستفيدين من برامج محاربة الأمية؛
- تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في برامج محاربة الأمية (الوزارات والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجامعات، إلخ)؛
- المساهمة في الحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ضمان التعليم للجميع؛
- تعزيز المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلادنا.

الفئات ذات الأولوية

تماشيا مع المحور الثالث للنموذج التنموي الجديد المعنون «فرص الإدماج للجميع»، يشكل الشباب، والنساء وكذلك المناطق القروية والنائية والفئات في وضعية هشاشة أهدافا ذات أولوية في المجهود الوطني لمحاربة الأمية.
يتم أيضا التعامل مع جميع المواطنين وفق مستواهم التعليمي، على اعتبار أن إتقان المعارف الأساسية (القراءة، والكتابة، والحساب) والتوجيه والمهارات الرئيسية الأخرى يمكن أن يتم تدريجيًا، وأن نجاح مسارات محاربة الأمية يسمح بالوصول إلى درجات أعلى من التعلم.

12 خياراً استراتيجياً

تعتمد الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023-2035 خيارات استراتيجية للمساعدة على تقديم عرض فعال لمحاربة الأمية يستجيب لحاجيات الفئات المستهدفة. ويتأتى ذلك من خلال اعتماد منهج أندراغوجي، ووسائل تعليمية، وطرق تدريس وتقييم تتكيف مع أنواع ومستويات المستفيدين من المتعلمين الكبار.

- الخيار الإستراتيجي 1 : جعل محاربة الأمية رافعة لإرساء الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة.
- الخيار الإستراتيجي 2 : تعزيز الاستهداف وتأمين ولوج عادل ودامج للتعلم يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الفئات المستهدفة.
- الخيار الإستراتيجي 3 : القياس المنتظم لنسب الأمية بالبلاد من أجل تيسير الحد منها.
- الخيار الإستراتيجي 4 : إدماج محاربة الأمية في السياسات والإستراتيجيات القطاعية والمشاريع التنموية، ودعم تنزيلها المندمج على المستوى الترابي.
- الخيار الإستراتيجي 5 : جعل محاربة الأمية رافعة لدعم التشغيل والاندماج المهني عبر آليات التكوين والتوجيه.
- الخيار الإستراتيجي 6 : تطوير جودة عمل منظمات المجتمع المدني في مجال محاربة الأمية.
- الخيار الإستراتيجي 7 : قيادة هندسة التكوين في مجال محاربة الأمية وتعزيز احترافية مهنها.
- الخيار الإستراتيجي 8 : تعزيز جودة التعلمات عبر تبني طرائق اندراغوجية فعالة وتطوير العرض الرقمي للتكوين عن بعد باعتباره مكملا أو داعما للأنشطة الحضورية في مجال محاربة الأمية.
- الخيار الإستراتيجي 9 : تطوير تقييم التعلمات في مجال محاربة الأمية ومعادلتها مع مستويات الإطار الوطني للإشهاد.
- الخيار الإستراتيجي 10: تشجيع مساهمة الجامعات ومراكز التكوين ومراكز البحث في مجال محاربة الأمية في ارتباطها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- الخيار الإستراتيجي 11 : تعزيز حكامة قطاع محاربة الأمية.
- الخيار الإستراتيجي 12: الارتقاء بمكانة المغرب الدولية والقارية في مجال تعليم الكبار والتعليم مدى الحياة مع تعزيز التعاون جنوب - جنوب في هذا المجال.

إن اعتماد هذه الخيارات الإستراتيجية سيؤدي إلى إحداث مجموعة من التأثيرات على المدى القصير والمتوسط والطويل، والتي ستساهم جميعها في تحقيق الأهداف والغايات المسطرة.

ومن جهة أخرى، فإن تحقيق غايات وأهداف الإستراتيجية الجديدة يبقى رهينا بوجود عدة عوامل وظروف إيجابية كما يطرح تحديات يجب أخذها بعين الاعتبار.

فمن بين العوامل الإيجابية نذكر :
- الالتزام السياسي والحكومي القوي تجا قضايا التربية والتكوين ومحاربة الأمية؛
- الإطار التشريعي المتطور والمتجدد؛
- احترام بلادنا للمعايير الإقليمية والدولية في مجالات محاربة الأمية، وتعليم الكبار والتعلم مدى الحياة؛

- التنسيق والتعاون الفعال بين مجموعة واسعة من الشركاء والفاعلين في مجال محاربة الأمية؛
- موارد مالية ومادية وبشرية في طور التعزيز؛
- وجود هيئات للحكامة الجيدة ونظام فعال للمراقبة.

من جهة أخرى، فإن وجود بعض التحديات الهيكلية قد يعرقل تحقيق كل أهداف الإستراتيجية الوطنية. نذكر منها على سبيل المثال نظام الشراكة المعتمد حاليا مع هيئات المجتمع المدني والذي يحتاج إلى التطوير من خلال تصنيف وتوسيم الجمعيات، واعتماد نظام الأقطاب، والانتقال من نظام الشراكة إلى نظام عقود برامج وفق التزامات. كما أن كيفية تقييم مستوى الأمية وتعريف الشخص الأمي وكذا كيفية حساب نسبة الأمية يتطلب تنسيقا أكثر مع الهيئات والمؤسسات المكلفة بالتخطيط ببلادنا.

مقدمة

تشكل الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023- 2035 الإطار المرجعي للسياسة العمومية لمحاربة الأمية ببلادنا. كما أنها تأتي استجابة لبعض الأحداث الوطنية والدولية التي عرفتها الآونة الأخيرة مثل:

- الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في المؤتمر السابع لتعليم وتعلم الكبار CONFINTEAVII المنعقد بمراكش في الفترة ما بين 15 و17 يونيو 2022. هذه الرسالة أعلنت عن مبادرتين ساميتين، تتمثلان في إنشاء المعهد الإفريقي للتعلم مدى الحياة، وتشكيل لجنة وزارية تسهر على التنزيل الفعلي لكل التوصيات المنبثقة عن المؤتمر السابع لتعليم وتعلم الكبار، خاصة على المستوى الإقليمي .

- إطار عمل مراكش المنبثق عن المؤتمر السابع لتعليم وتعلم الكبار CONFINTEA ؛
- الأولوية المعطاة لمحاربة الأمية كشرط لإحراز التقدم في مجالات التربية والتكوين ؛
- تطور إشكالية الأمية وبروز تمظهرات جديدة لها؛
- البرنامج الحكومي 2021-2026 الذي يهدف إلى جعل تنمية رأس المال البشري أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها تعزيز الدولة الاجتماعية؛
- اعتماد نموذج تنموي جديد في المغرب عام 2021 يدعو إلى تحول هيكلي عميق للاقتصاد الوطني واستثمار حقيقي في المشروع المجتمعي للمملكة؛
- القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

بالاعتماد على نظرية التغيير، تتبنى هذه الإستراتيجية منهجا نظاميا مفصلًا لتحقيق الغايات التالية:
- تكوين المواطن وتعزيز الهوية الوطنية؛
- تعزيز المشاركة المواطنة؛
- تحسين الرفاهية العامة للمواطنين؛
- المساهمة في تبلور مجتمع المعرفة؛
- تعزيز التماسك الاجتماعي؛
- زيادة فرص الإدماج المهني.

وتستند هذه الإستراتيجية إلى فكرة أن التغيير المستدام لا يحدث بشكل عشوائي، ولكن يتطلب التخطيط والتنظيم. كما تسعى إلى تجاوز التحديات المعقدة التي ترتبط بإشكالية الأمية بالاستناد إلى أسس متينة تضمن جدوى واستدامة الجهود المبذولة. فمحاربة الأمية عملية تتطلب التزامًا مستمرا، بالإضافة إلى التنسيق والتعبئة البين قطاعية.

هذا وقد تم إعداد هذه الإستراتيجية بناء على المنهجية التالية:
- إعداد تشخيص الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية لعام 2004؛
- تنظيم ورشة عمل مع أعضاء لجنة الإستراتيجية والاستثمار، والتي تتشكل من ممثلي شركاء الوكالة من القطاع العام، والقطاع الخاص، والمنظمات النقابية، والمجتمع المدني...؛
- اعتماد منهج التخطيط للتطورات المستهدفة من حيث محاربة الأمية أو التغييرات أو التأثيرات اللازم تحقيقها (على المدى القصير، المتوسط، والطويل)، وكذلك شروط النجاح لتحقيق هذه الرؤية.

إن تراكم التجارب والإنجازات السابقة، وكذلك التحليل الدقيق لنقاط القوة والضعف في المشاريع التي تم تنفيذها جعلت من الممكن تحديد الأولويات الحكومية وتصميم إجراءات استهداف ذات فعالية.
تعتمد الإستراتيجية، التي تمت بلورتها 12 خيارًا استراتيجيًا، وكذا العوامل الرئيسية التي تساهم في تحسين محاربة الأمية، بالإضافة إلى التأثيرات المتوقعة على المدى القصير والمتوسط والطويل. حيث يلتزم الفاعلون المعنيون وكل المتدخلون بتنفيذ تدابير ملموسة، وتقييم التقدم المحرز بانتظام وتعديل الإجراءات بناءً على النتائج المحققة.

من خلال اعتماد هذه الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية، تؤكد بلادنا الرغبة في مواصلة بناء مجتمع أكثر تعليما وفق رؤية منصفة وشمولية، حتى تتاح لكل فرد الفرصة لتحقيق تطلعاته.

01 اختصاصات وهيئات حكامة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية

أ. الاختصاصات

تعتبر الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أحدثت بموجب الظهير الشريف رقم 1.11.142 الصادر في 16 رمضان 1432 (17 أغسطس2011) بتنفيذ القانون رقم 38.09 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.
وتخضع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية لوصاية رئيس الحكومة، وللمراقبة المالية للدولة المطبقة على المنشآت العامة وهيئات أخرى طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل.

ومن أجل العمل على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية، تناط بالوكالة الوطنية لمحاربة الامية المهام التالية:

- اقتراح برامج عمل سنوية على الحكومة تهدف إلى محاربة الأمية في أفق القضاء عليها؛
- اقتراح برامج عمل على الحكومة تهدف إلى تعزيز قدرات المتحررين والمتحررات من الأمية بغية تمكينهم من الإدماج الاقتصادي والاجتماعي حتى لا يرتدوا إلى الأمية، وذلك من خلال ربط عمليات محو الأمية بالمشاريع المدرة للدخل ومحاربة الفقر، وبتنسيق مع الجهات المعنية بالبرامج التنموية؛
- البحث عن موارد لتمويل البرامج المذكورة، وتطوير التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف؛
- توجيه وتنسيق أنشطة الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية ومختلف المتدخلين غير الحكوميين في مجال محاربة الأمية، انسجاما مع البرامج السنوية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة؛
- تعزيز وتطوير الشراكة في مجال محاربة الأمية في إطار تعاقدي مع الإدارات والمؤسسات العمومية ومع الجماعات المحلية والمؤسسات الخاصة وكذا مع المنظمات غير الحكومية؛
- المساهمة في تشجيع ودعم البحث العلمي والدراسات في مجال محاربة الأمية.
- تقديم الخدمات في جميع المجالات المرتبطة بمحاربة الأمية من خلال:
  - التكوين في مجال محاربة الأمية.
  - إعداد المقررات والكتب والوسائل الديداكتيكية الخاصة ببرامج محاربة الأمية الملائمة لخصوصيات الفئات المستهدفة.
  - وضع أدوات إحصائية وقاعدة معطيات وأدوات للتتبع والتقويم.

ب. هيئات الحكامة

مجلس إدارة الوكالة

يتكون مجلس إدارة الوكالة، المحدث بموجب القانون رقم 38.09، من ممثلين عن أهم الفاعلين في مجال محاربة الأمية بالمغرب. ويترأس مجلس إدارة الوكالة السيد رئيس الحكومة أو من يمثله، كما يتكون من:

- ممثلين عن القطاعات المعنية بمحاربة الأمية؛
- رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب أو ممثله؛
- رئيس الجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة أو ممثله؛
- رئيس الجامعة الوطنية للبناء والأشغال العمومية أو ممثله؛
- رؤساء جامعات الغرف المهنية أو ممثليهم ؛
- ممثلين عن النقابات المهنية الأكثر تمثيلا ؛
- ممثلين عن الجمعيات النشيطة في مجال محاربة الأمية ؛
- ثلاث شخصيات تعينهم الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، اعتبارا لكفاءتهم في مجال محاربة الأمية ؛
- رئيس مجلس الجهة التي يكون مقر الوكالة بها أو من يمثله؛
- رئيس الجامعة التي يكون مقر الوكالة بها أو من يمثله؛
- مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين التي يكون بها مقر الوكالة أو من يمثله ؛
- ممثل عن مجلس الجالية المغربية بالخارج.

يتمتع مجلس الإدارة بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لإدارة الوكالة، ولهذه الغاية يضطلع بما يلي:

- وضع برنامج العمل السنوي للوكالة بناء على الإستراتيجية الوطنية في مجال محاربة الأمية والتوجهات التي تحددها الحكومة ؛
- حصر الميزانية السنوية والبيانات متعددة السنوات وكيفيات تمويل برامج الوكالة؛
- حصر الحسابات والبت فيها؛
- وضع المخطط التنظيمي للوكالة الذي يحدد البنيات التنظيمية واختصاصاتها؛
- وضع النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة الذي يحدد على الخصوص شروط التوظيف والأجر والمسار المهني للمستخدمين؛
- المصادقة على التعيينات في مناصب المسؤولية داخل الوكالة؛
- وضع النظام المحدد لقواعد وطرق إبرام الصفقات .
- حصر شروط الاقتراضات ؛
- وضع النظام الداخلي للوكالة؛
- تحديد جدول تعريفات الخدمات المقدمة من طرف الوكالة؛
- التقرير في اقتناء وتفويت واستئجار العقارات لفائدة الوكالة؛
- البت في التقرير السنوي الذي يقدمه مدير الوكالة ؛
- المصادقة على تقرير مراقب الحسابات الذي يعهد إليه المجلس بمهمة مراقبة مطابقة محاسبة الوكالة؛
- المصادقة على اتفاقيات الشراكة المبرمة مع أطراف أخرى.

ويمكن لمجلس الإدارة أن يمنح تفويضا إلى مدير الوكالة قصد تسوية قضايا معينة.

لجنة التدقيق

تم إحداث لجنة التدقيق وفقا للمادة 9 من القانون 38-09 وكذلك بموجب القرار رقم 5 للدورة الأولى لمجلس الإدارة المنعقد في 05 نوفمبر 2014. وتتكون اللجنة من رئيس ومن ممثلين عن القطاعات التالية:

- رئاسة الحكومة؛
- وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية؛
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

لجنة الإستراتيجية والاستثمار

تم إحداث لجنة الإستراتيجية والاستثمار بموجب القرار رقم 5 للدورة الأولى لمجلس الإدارة المنعقد في 05 نوفمبر 2014. وتتكون اللجنة من رئيس ومن ممثلين عن القطاعات التالية:

- رئاسة الحكومة؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- الاتحاد الوطني للشغل؛
- الكونفدرالية الديموقراطية للشغل؛
- الاتحاد المغربي للشغل ؛
- الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
- اتحاد نساء المغرب؛
- جمعية دكالة للتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛
- شبكة جمعيات التنمية الديمقراطية؛
- الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

02 تقييم الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2004

قامت كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية، سنة 2004، بإعداد الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية والتربية غير النظامية. وقد حددت هذه الأخيرة كأهداف كمية في مجال محاربة الأمية ما يلي:

- تخفيض معدل الأمية إلى أقل من 20٪ بحلول عام 2010 ؛
- القضاء التام على هذه الظاهرة في عام 2015 ؛
- تخفيض معدل الأمية بين السكان النشطين إلى أقل من 10٪ بحلول عام 2010.

هذا، وقد تمت بلورة استراتيجية 2004 وفق عشر محاور:

- نظام المعلومات ؛
- الشراكة؛
- نظام الاحتضان؛
- التنظيم؛
- البرامج التعليمية؛
- التكوين ؛
- التعاون الدولي؛
- التعبئة والتواصل ؛
- التقييم والتدقيق والمراقبة؛
- الارتقاء الاجتماعي المندمج.

وتجدر الإشارة أنه في إطار الإعداد للإستراتيجية الجديدة (2023-2035)، تم إجراء تحليل تشخيصي لمنظومة محاربة الأمية وتقييم تنفيذ خارطة طريق الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية 2017-2021. الشيء الذي دعم تحديد الخيارات الإستراتيجية للفترة ما بين 2023-2035.

ويمكن تلخيص هذا التحليل في بعض الأفكار الرئيسية التي تسمح بإجراء تقييم موجز لتنفيذ استراتيجية محاربة الأمية لعام 2004.

أ. تقييم الأهداف الكمية

وفقًا للإحصاء العام للسكنى والسكان (2014)، فإن معدل الأمية بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات وما فوق قد انخفض بشكل كبير، وذلك من 43 % سنة 2004 الى 32٪ سنة 2014 ويرجع ذلك إلى التأثير المزدوج لتحسين الولوج للتعليم والجهود التي بذلتها بلادنا من خلال تنفيذ مختلف البرامج والأوراش ذات العلاقة بمحاربة الأمية.

ويمثل الجدول التالي تطور أعداد المستفيدين من برامج محاربة الأمية منذ 2002 الى 2011.

الجدول 1 تطور أعداد المستفيدين منذ 2002-2003

السنوات	الأعداد
2003-2002	286 425
2004-2003	450 335
2005-2004	469 206
2006-2005	655 478
2007-2006	709 155
2008-2007	651 263
2009-2008	656 307
2010-2009	706 394
2011-2010	702 119
المجموع	5 286 682

المصدر: مديرية محاربة الأمية، التقرير السنوي برسم الموسم 2010-2011

خلال الفترة الممتدة ما بين 2004، تاريخ انطلاق الإستراتيجية وسنة 2010 ؛ بلغ العدد التراكمي الإجمالي للمستفيدين من برامج محاربة الأمية حوالي 4.5 مليون مستفيد (ة).

وقد عرف عدد المسجلين ببرامج محاربة الأمية تطورا كبيرا منذ إحداث الوكالة، كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول 2 : تطور أعداد المستفيدين من برامج محاربة الأمية في الفترة ما بين 2012 و 2024

السنة	مجموع المسجلين
2012-2013	798 923
2013-2014	621 418
2014-2015	747 436
2015-2016	783 598
2016-2017	904 172
2017-2018	1 045 974
2018-2019	1 131 703
2019-2020	1 200 295
2020-2021	1 212 346
2021-2022	1 140 364
2022-2023	1 032 099
2023-2024	763 744

المصدر: الوكالة الوطنية لمحاربة الإمية

ب. مجالات التدخل

نظام المعلومات

تتوفر الوكالة على نظام معلومات لتدبير برامج محاربة الأمية (SIMPA). ويتيح هذا النظام مزيدًا من الشفافية بشأن تطور برامج محاربة الأمية، حيث يساهم في التطوير المستمر لنظام التخطيط والمراقبة والتقييم. ومن جهة أخرى، يوفر النظام معلومات مبنية على مؤشرات كمية ونوعية قابلة للقياس. وبذلك يعتبر نظام (SIMPA) أداة فعالة لتوجيه عمل كل المتدخلين في برامج محاربة الأمية، وذلك من خلال استهداف الفئات والمجالات ذات الأولوية.

ويتم حاليا استخدام نظام (SIMPA) من قبل أكثر من 3000 مستخدم على المستوى الوطني. هذا وقد حصلت الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، من خلال نظام SIMPA، على جائزة الامتياز لسنة 2017، في مجال الإدارة الإلكترونية.
وإذا كانت الإنجازات التي تم تحقيقها جعلت من الممكن اليوم جمع معلومات عن التقدم المحرز في البرامج، على المستوى المحلي والجهوي والوطني على حد سواء، فلا بد من بذل المزيد من الجهود لفهم إشكالية الأمية بشكل أفضل.

الشراكة

مكنت الشراكات المؤسساتية (القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والسلطات الترابية)، وتلك المبرمة مع منظمات المجتمع المدني من الرفع من عدد المستفيدين من برامج محاربة الأمية، وذلك بشكل كبير.
ورغم ذلك، لابد للوكالة من العمل على تعزيز الشراكات القائمة حول أهداف محددة ومشتركة والبحث عن شركاء جدد لتسريع وتيرة الإنجازات. فعلى وجه الخصوص، يمكن للشراكات مع القطاع الخاص أن تساهم في إعطاء ديناميكية اجتماعية واقتصادية حقيقية ومسارات تكامل للمستفيدين من برامج محاربة الأمية.

كما يجب أن تساهم الشراكات مع المجالس الجهوية في إضفاء الطابع الترابي على عرض محاربة الأمية.
من جهة أخرى، ينبغي تشجيع تجربة بعض المنظمات غير الحكومية الكبيرة التي أصبحت مشتلا حقيقيا للتكوين في مجال محاربة الأمية والإدماج المهني.

التنظيم

بالاستناد إلى التطور التنظيمي الذي عرفه قطاع محاربة الأمية منذ سنوات، يعتبر إحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية خطوة هامة في إطار مأسسة القطاع.

فالوكالة كمؤسسة عمومية خاضعة لوصاية السيد رئيس الحكومة، تتميز بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتتمثل مهمتها الرئيسية في تنسيق جميع برامج وأنشطة ومبادرات محاربة الأمية في كامل التراب الوطني. وتتوفر الوكالة على ترسانة قانونية مهمة تمكنها من القيام بمهامها على أكمل وجه.

وتلعب الوكالة اليوم دورا كبيرا في توحيد إجراءات محاربة الأمية على المستوى المركزي واللامركز. كما أنها ممثلة في اللجان والهيئات الوطنية المسؤولة عن تقييم وتتبع منظومة التربية والتكوين.

وفي سياق الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري، عملت الوكالة على تطوير هياكلها اللامركزة، على اعتبار أن إضفاء الطابع الترابي على الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية هو أحد الأولويات التي يجب ربطها بالجهوية المتقدمة. ومن أجل ذلك تم تعزيز الهياكل المركزية (4 أقسام و15 مصلحة)، كما تم تقريبا تغطية الهياكل اللامركزية (12 مديرية جهوية و54 مندوبية إقليمية في أفق تغطية جميع الأقاليم كما هو مبرمج على المدى القصير).

ومن أجل تعزيز حكامة القطاع، فإن الوكالة تسعى لإتمام عملية صياغة عدد من النصوص وإجراءات تعزيز الترسانة القانونية في مجالات إدارة الأداء، والمراقبة الداخلية، وإدارة الوظائف والمهارات، وكذا التدبير التوقعي للوظائف.

العرض الأندراغوجي

منذ إنشائها، قامت الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية بتنويع عرضها لتلبية توقعات واحتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة على أفضل وجه.

وقد طورت الوكالة أيضًا موارد رقمية لتسهيل وصول المستفيدين إلى الدروس من خلال أدوات وبرامج وتطبيقات هواتف ذكية مختلفة، على سبيل الذكر: ألفا نور (Alpha Nour)؛ ألفا تأهيل (Alpha taehil)؛ ألفا بحار (Alpha bahar)؛ ألفا فلاح. (Alpha fallah)

ويكمن التحدي الرئيسي للوكالة في استهداف المستفيدين الجدد. وهذا يتطلب أدوات لتحديد المستفيدين المحتملين، لا سيما في المناطق التي تتميز بنسب مرتفعة من الأمية (المناطق القروية والنائية، المناطق الشبه حضرية والتي تتميز بتواجد تجمعات كبيرة).

كما أن تنويع العرض الأندراغوجي سيساهم في تلبية متطلبات واحتياجات الفئات المستهدفة بشكل أفضل.
هذا، ويشكل مشروع الإطار الوطني للإشهاد أداة لدمج مستويات محاربة الأمية في مسار تعلم شامل ومدى الحياة للمستفيدين.

ومن المهم العمل على إنشاء سلسلة متصلة (continuum) من الإجراءات نحو التشغيل، والتي من شأنها تعزيز مسارات التكامل المهني للمستفيدين من برامج محاربة الأمية.
أما فيما يتعلق بالمجال الرقمي، فسيتطلب الأمر توجيه العرض الأندراغوجي للوكالة نحو التعلم عن بعد كمكمل للتعليم الحضوري، وذلك بالتفكير في تنظيم دورات تكوينية لمنشطي محاربة الأمية من أجل دعمهم في إحداث التغيير المنشود في استعمال التقنيات الأندراغوجية، والاستعانة بوسائل رقمية جديدة.

التكوين

بذلت الوكالة جهودًا كبيرة لدعم عرض محاربة الأمية من خلال تطوير أنظمة التكوين (هندسة البرامج) وتجويد الإطار المرجعي للكفايات بالنسبة للفاعلين في المجال. فالوكالة تتوفر على قسم خاص بهندسة البرامج، تتمثل مهمته الرئيسية في التكوين، وإنتاج المواد، والتقييم والإشهاد. وفي هذا الصدد، قامت الوكالة بمراجعة وتجويد البرامج، لمواكبة عملية الإشهاد الخاصة بالمستفيدين. كما تم إنتاج عدد مهم من دلائل المكونين وكتب ومراجع الكفايات حسب البرامج المتعددة لمحاربة الأمية.

وفي الوقت نفسه، شكل إطلاق مشروع المعهد اللامادي للتكوين في مهن محاربة الأمية (IFMA) في يناير 2022 رافعة مهمة لتأهيل المتدخلين في برامج محاربة الأمية، من خلال التكوين في مهن محاربة الأمية، حضوريا وعن بعد.

ومن جهة أخرى، يجب تعزيز قدرات المتدخلين في برامج محاربة الأمية، وذلك من خلال التمييز بين مستويات معرفة القراءة والكتابة؛ وتطوير مفهوم العرض الأندراغوجي المبني على المسارات والوحدات وعلى أساس الإطار المرجعي الذي يستهدف الفئات المعنية؛ وإعداد برمجة أفضل للعرض الأندراغوجي؛ وهيكلة مهن محاربة الأمية؛ وتعزيز قدرات المنشطين.

التعاون الدولي

تمكنت أربع مدن مغربية من الانضمام إلى شبكة اليونسكو العالمية لمدن التعلم لدعم وتحسين مجال التعلم مدى الحياة في المدن حول العالم. ويتعلق الأمر بمدن بنجرير، وشفشاون، ومراكش وكذا إفران.

كما لعب المغرب دوراً هاما ومعترفًا به دوليًا في تنظيم المؤتمر الدولي السابع لتعليم وتعلم الكبار (CONFINTEA VII) الذي نظم بمدينة مراكش خلال الفترة الممتدة ما بين 15 و17 يونيو 2022. حيث رافق هذا الحدث العالمي عدد من المبادرات التي كان لها تأثير كبير على جهود محاربة الأمية في المغرب، نذكر من بينها: الرسالة الملكية السامية للمشاركين، والتي أكدت على جهود المملكة في محاربة الأمية؛ الإعلان عن إنشاء المعهد الأفريقي للتعلم مدى الحياة، كفضاء للتعاون

وتبادل الخبرات في القارة الأفريقية؛ واعتماد إطار عمل مراكش كاستراتيجية دولية لتعليم وتعلم الكبار؛ وكذا إحداث لجنة بين وزارية لتتبع تنفيذ توصيات إطار عمل مراكش.

كما أن مشاركة بلادنا في البرنامج الدولي لقياس تعلمات المستفيدين من برامج محاربة الأمية (RAMAED)، بتنسيق مع معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة مكنت من إنتاج موارد مرجعية مهمة في مجال تقييم تعلمات المستفيدين من برامج محاربة الأمية.

التعبئة والتواصل

تتجلى التعبئة من خلال الالتزامات السياسية (الخطاب الرسمي والوثائق الإستراتيجية)، ولكن أيضًا من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، حيث تعتبر هذه المؤسسة فاعلا رئيسيا ومحوريا في كل ما يتعلق بمحاربة الأمية على المستوى الوطني، كما هو الشأن على المستوى الدولي.

في الوقت نفسه، تتيح العديد من المبادرات زيادة التعبئة على المستوى الترابي، ليس فقط من خلال شبكة مدن التعلم ولكن أيضاً من خلال تطوير مراكز التعلم مدى الحياة. مما يستدعي مشاركة أوسع للقطاعات الحكومية الأخرى وفقاً لخصائص كل قطاع.

ومن جهة أخرى، يجب مواصلة الجهود من أجل تعبئة الفاعلين في القطاعين العام والخاص، وكل الجهات المعنية بمحاربة الأمية على المستوى المركزي والجهوي. من أجل ذلك يجب التفكير في إنشاء إطار للعمل على المستوى الجهوي لضمان مشاركة جميع الجهات الفاعلة في القضية الوطنية الكبرى.
لقد قامت الوكالة بالعديد من الإجراءات لإضفاء مهنية أكثر في عملية التواصل وتعزيز رؤيتها في هذا المجال سواء على مستوى التواصل المؤسساتي، والتواصل الإعلامي (إنتاج وتوزيع الفيلم المؤسساتي، إنتاج برنامج حول محاربة الأمية، إنتاج وسائط رقمية....).

ويبدو أنه من المهم اليوم ضمان نشر التقرير السنوي للوكالة على نطاق واسع، مما سيمكن الوكالة من عرض إجراءاتها الملموسة في مجال محاربة الأمية.

التقييم والتدقيق والمراقبة

من أجل مراقبة وتقييم برامج العمل، تعمل الوكالة على وضع مجموعة من المعايير التي تجعل من الممكن قياس مستوى نجاح المستفيدين من برامج محاربة الأمية. يعتمد ذلك على نظام داخلي يتكون من زيارات أطر ومسؤولي الوكالة لمراقبة تقدم البرامج. بالإضافة إلى مراقبة خارجية من قبل مكاتب الخبرة المتخصصة.
ومن أجل تحسين جودة برامج محاربة الأمية، أطلقت الوكالة عام 2021 مشروعًا لتعميم نظام التصديق على المكتسبات ببرامج محاربة الأمية. فالإشهاد يعتبر أساسيا لمد الجسور بين برامج محاربة الأمية ومختلف برامج التكوين وأنظمة الاندماج المهني.
على الرغم من أن معدل الإشهاد مهم (80٪)، لا توجد هناك بيانات أخرى، مثل الدراسات التحليلية البعدية (بضعة أشهر، بضع سنوات من الانتهاء من الاستفادة من دورات محاربة الأمية) للتأكد من محاربة الأمية بشكل مستدام. مما يستوجب توفير آلية معززة لرصد وقياس تأثير برامج محاربة الأمية (والسياسة المتبعة بشكل عام) مع إعادة تصميمها، إذا لزم الأمر.

الارتقاء الاجتماعي المندمج

باعتبارها جزءا من عملية إنشاء نظام للارتقاء الاجتماعي المتكامل، وضعت الوكالة برامج جديدة تتكيف مع خصوصيات الفئات المستهدفة التالية: -الفلاحين ذوي الحقوق في عملية تمليك الأراضي السلالية؛ وانزلاء المؤسسات السجنية؛ والمهاجرين؛ ومستخدمي القطاع الخاص والحرفيين؛ وكذا المستهدفين بمحاربة الأمية الوالدية.

وتقاس أهمية عرض محاربة الأمية بقدرته على ضمان التكامل بين برامج محاربة الأمية ومشاريع التنمية الاجتماعية واحتياجات السكان (البيئة والتطلعات والنوع والأنشطة المهنية...).

وعلى هذا الأساس، يجب مواصلة الجهود من أجل تحديد الفرص لاستمرار الإجراءات (التوجيه - التكوين - الإدماج - المواكبة) نحو التشغيل، مما يسمح بالاستفادة من مسارات التكامل المهني لبرامج محاربة الأمية.

03 مكونات الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023-2035

تبنت الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية نفس الأفق الزمني المعتمد في النموذج التنموي الجديد، أي سنة 2035، وذلك من أجل تعزيز التكامل في عملية التنفيذ، والاستخدام الفعال للموارد وضمان تظافر أمثل للجهود والاستجابة للتغيرات والفرص المتاحة.

أ- الغايات والأهداف

الغايات:

تم تصميم استراتيجية محاربة الأمية من خلال إدماجها في سياق يتقاطع فيه ما هو ديموغرافي واجتماعي واقتصادي، وهي بذلك تعد أداة للتمكين الفردي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أنها وسيلة لتطوير المهارات اللازمة في عالم يتغير باستمرار.حيث سوف يتم العمل من خلال هذه الإستراتيجية وفق مرحلتين. يتم تركيز الجهود في المرحلة الأولى على القضاء على الأمية في أفق 2029، كما حدده القانون الإطار 17-51؛ لتستكمل بعد ذلك المساهمة في ترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة؛ في إطار الوفاء بالتزامات بلادنا في هذا المجال وكما كما دعا إلى ذلك إطار عمل مراكش المنبثق عن مؤتمر اليونيسكو الدولي السابع لتعليم الكبار CONFINTEA VII الذي احتضنته بلادنا السنة الماضية.

ومن هذا المنطلق، تعتزم الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023-2035 المساهمة في تحقيق الغايات التالية:

• تكوين المواطنين وتعزيز الهوية الوطنية: هذه الغاية المحددة بوضوح في الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000) يمكن تحقيقها من خلال: (1) تكوين المواطن المتسم بالاستقامة والصلاح، المتسم بالاعتدال والتسامح، الشغوف بطلب العلم والمعرفة في أرحب آفاقهما، والمتوقد للإبداع والاطلاع، والمطبوع بروح المبادرة الإيجابية والإنتاج النافع؛ (2) تعزيز الهوية المغربية القائمة على ثوابت ومقدسات يجليها: الإيمان بحب الله ، وحب الوطن والتمسك بالملكية الدستورية ؛ (3) التشبع بروح الحوار وقبول الاختلاف، وتبني الممارسة الديمقراطية في ظل دولة الحق والقانون ؛ (4) احترام تنوع الروافد الجهوية للهوية المغربية المتفاعلة والمتكاملة التي تثري بعضها البعض مع الحفاظ على خصوصيتها .

• تعزيز مشاركة المواطنين في التنمية الوطنية والمحلية : تعتبر محاربة الأمية شرطا أساسيا للمشاركة النشطة للمواطنين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد. ولضمان ذلك، تعتزم الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023-2035 تخفيض معدل الأمية، بهدف القضاء عليها في جميع أنحاء البلاد، مما سيسهم في تعزيز مشاركة المواطنين.

• تحسين ظروف عيش المواطنين : أظهرت الدروس المستفادة من جائحة كورونا أن جهود محاربة الأمية التي بذلت من طرف الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية وشركائها، مكنت المستفيدين من برامج محاربة الأمية من فهم وتطبيق المبادئ التوجيهية و المعلومات اللازمة للحفاظ على صحتهم وسلامتهم. بالإضافة إلى ذلك، يتجسد الرفاه الاجتماعي والاقتصادي من خلال قدرة النساء المستفيدات من برامج محاربة الأمية على إيجاد فرص للشغل خارج المنزل، والحصول على دخل مستقل، والحصول على حقوق الملكية. وهذا يعزز عملية صنع القرار داخل الأسرة وخارجها.

• المساهمة في الارتقاء بمجتمع المعرفة : يعتمد نشر المعلومات واستخدامها بشكل متزايد في المجتمعات المعاصرة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال. في هذا السياق، تعتبر محاربة الأمية كفاية أساسية تمكن الأفراد من الفهم والتواصل بشكل فعال مع من حولهم. وتستند الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية إلى فرضية أن جهود محاربة الأمية لا ينبغي أن تقتصر على اكتساب مهارات القراءة والكتابة، ولكنها تشمل أيضًا القدرة على فهم واستخدام المعلومات الوفيرة، والتي يمكن الوصول إليها بسهولة، مع الاعتماد على الحس النقدي.

• تعزيز التماسك الاجتماعي : يمكن لمحاربة الأمية كأساس للتعلم مدى الحياة أن تعزز التماسك الاجتماعي، من خلال تمكين الأفراد من فهم الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية لبلدهم والانخراط فيها بشكل أفضل. مما سيساهم في الحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تمكّن محاربة الأمية الأفراد من التواصل بشكل أكثر فعالية مع أقربائهم، والمشاركة بنشاط أكبر في حياة أسرهم وحياة مجتمعاتهم.

• الاستجابة لحاجيات سوق الشغل: غالبًا ما تكون محاربة الأمية مدخلا للعديد من الوظائف. فالمواطن المتعلم لديه بالتأكيد المزيد من فرص الشغل. هذا ويمكن أن تساعد الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية في تلبية احتياجات سوق الشغل المتغيرة باستمرار. إذ أن تحسين مهارات العمال الأميين سيساهم لا محالة في تعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

واستنادًا إلى الغايات السابقة، يمكن أن تساهم الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023-2035 أيضًا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كأهداف مشتركة دوليًا. ويتعلق الأمر ب:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص

التعلّم مدى الحياة للجميع؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامين؛
- ضمان السلام والعدل والمؤسسات القوية.

الأهداف:

يعتبر دستور المملكة التعليم حقًا يمكّن المواطنين من التمتع بحقوق أساسية أخرى مثل الوصول إلى المعرفة والمعلومات والشغل، والمشاركة النشيطة في الشؤون العامة.

وبالنظر إلى هذه الأهمية، تعتبر محاربة الأمية ضمن الأولويات الوطنية. حيث تؤكد ذلك مختلف الخطب السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والتي تنص على كون الأمية آفة ومصدر قلق عميق. وهذا يتطلب وضع استراتيجية وطنية لمحاربة الأمية قادرة على المساهمة في تعزيز رأس المال البشري، مع السماح للمواطنين بتولي مسؤولية مستقبلهم بشكل مستقل. مما له في نهاية المطاف آثار مهمة على التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي للبلاد.

وتهدف الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023-2035 إلى الاستفادة من إنجازات وتحديات الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية والتربية غير النظامية 2004. هذه الإستراتيجية تتمحور حول مبادئ:

(1) التكامل بين محاربة الأمية وبرامج التربية غير النظامية والبرامج التنموية الأخرى؛

(2) والوظيفية لتلبية الاحتياجات الحقيقية للمستفيدين، مع مراعاة تطلعاتهم وتوقعاتهم وبيئتهم وجنسهم وأنشطتهم المهنية.

ومن جهة أخرى تأتي الإستراتيجية الجديدة لمحاربة الأمية 2023-2035 في سياق وطني ودولي لتأخذ بعين الاعتبار العديد من الأحداث الرئيسية والمترابطة التي لها صلة مباشرة بتنمية بلادنا:

- الدروس المستفادة من أزمة جائحة كورونا في الفترة ما بين 2020 و2022، وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد بإضعاف تقدم المغرب في التعليم والتكوين ومحاربة الأمية؛
- اعتماد نموذج تنموي جديد في المغرب عام 2021، يدعو إلى تحول هيكلي عميق للاقتصاد الوطني واستثمار حقيقي في المشروع المجتمعي للمملكة؛
- البرنامج الحكومي 2021-2026 الذي جعل من تنمية الرأس المال البشري أحد الركائز الأساسية لتعزيز الدولة الاجتماعية. للقيام بذلك، قدمت الحكومة مقترحات بهدف تحقيق نهضة تعليمية وطنية حقيقية، وضمان التحسين الدائم في جودة نظام التعليم والتكوين (التعليم المدرسي والتكوين المهني ومحاربة الأمية والتعليم العالي والبحث العلمي)؛
- تقييم خارطة الطريق 2017-2021 لمحاربة الأمية ومحاورها الإستراتيجية الثلاثة: تعزيز الحكامة الجيدة، تحسين جودة التعلمات، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب؛
- تنظيم المؤتمر العالمي السابع لتعليم وتعلم الكبار. (CONFINTEA VII) في مراكش خلال الفترة الممتدة ما بين 15 و17 يونيو 2022. وما رافق هذا الحدث العالمي من المبادرات الملكية السامية التي كان لها تأثير كبير على جهود محاربة الأمية في المغرب. نذكر منها الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين والتذكير بجهود المغرب في محاربة الأمية. الإعلان عن إنشاء المعهد الأفريقي للتعلم مدى الحياة، كفضاء للتعاون وتبادل الخبرات في القارة الأفريقية؛ اعتماد إطار عمل مراكش كاستراتيجية دولية لتعليم وتعلم الكبار؛ فضلا عن إنشاء لجنة وزارية لتتبع تنفيذ توصيات إطار عمل مراكش.

هذا، وفي ضوء السياق الوطني والدولي الحالي، تهدف الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية إلى تحقيق الأهداف الوطنية التالية:

- تعزيز جودة مختلف برامج محاربة الأمية؛
- الرفع من جاذبية برامج محاربة الأمية، وكذلك تعزيز المهارات التي اكتسبها المستفيدون من هذه البرامج؛
- وضع آليات للرصد والتقييم لقياس فعالية الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية وإجراء التعديلات إذا لزم الأمر؛
- تعزيز التعلم مدى الحياة، من خلال توفير فرص جديدة للمستفيدين من برامج محاربة الأمية؛
- تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في برامج محاربة الأمية (الوزارات والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجامعات، إلخ)؛
- المساهمة في الحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ضمان التعليم للجميع؛
- تعزيز المشاركة النشيطة للمواطنين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلادنا.

ب. الفئات ذات الأولوية

تماشيا مع المحور الثالث من النموذج التنموي الجديد «فرص الإدماج للجميع»، فإن الشباب والنساء والمناطق القروية والنائية، والفئات في وضعية هشاشة تشكل كلها فئات وأهداف ذات أولوية.

الشباب الذين لم يلتحقوا قط بالمدرسة، وأولئك الذين انقطعوا عن الدراسة هم من بين الفئات الأكثر هشاشة. نظرا لعدم استفادتهم من التعليم الأساسي، وبالكاد يمكن إدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وبذلك تسعى الإستراتيجية الجديدة إلى المساهمة في تمكينهم من الاستفادة من مسارات محاربة الأمية المرتبطة بمسارات الإدماج المهني.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر مقاربة النوع في عملية محاربة الأمية مبدأ أساسيا، تسعى بلادنا من خلاله إلى تسهيل وصول المرأة إلى التعليم وإدامة استقلالها المادي، حتى تتمكن من تقديم مساهمة فعالة في ديناميكيات التنمية، وتحقيق الإشباع الذاتي وتأكيد الشخصية بشكل احترافي.

ويواجه السكان في المناطق القروية والنائية وشبه الحضرية حواجز تعوق وصولهم إلى التعلم. فبالاعتماد على الشركاء المحليين، وعلى تكثيف عمليات التواصل والتوعية، يمكن لهذه الفئة المستهدفة الاستفادة من خدمة محاربة الأمية.

وفي نفس السياق، سيتم استهداف الفئات الأخرى من خلال برامج محاربة الأمية كالمهاجرين والسجناء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

ج. المقاربة الأندراغوجية المعتمدة:

تعتمد الإستراتيجية الوطنية على فرضية ضرورة التفكير في الفئات المستهدفة وفقًا لمستوى التعلمات. ويمكن تبرير اعتماد المنهجية الأندراغوجية المبنية على تحديد مستوى التعلمات، من خلال حقيقة أن المعارف الأساسية (القراءة والكتابة والحساب) والتوجيه، وباقي المهارات الأساسية يمكن إتقانها تدريجيًا وأن إتمام مسارات محاربة الأمية بنجاح قد يساعد على الوصول إلى درجات ومستويات أعلى من التعلم والتحصيل.
وعليه، يمكن الاستئناس بالتصنيف التالي:

المستوى	الكفايات
الدرجة 1 هيكلة المعايير	المهارات التي تسمح بالتعامل بسلاسة مع المكتوب (تحديد العلامات والكلمات)، ومع الأرقام (أسس الحساب)، ومع المكان والزمان، وبالمشاركة في المحادثة الشفوية بأسئلة وأجوبة بسيطة، إلخ.
الدرجة 2 المهارات الوظيفية لمهارات الحياة اليومية	المهارات التي تسمح، في بيئة مألوفة، بقراءة وكتابة جمل بسيطة، للبحث عن معلومات في الوثائق، لإعطاء وطلب معلومات شفوية أثناء المقابلة، لحل مشاكل الحياة اليومية التي تتطلب عمليات حسابية بسيطة، إلخ. يتجه الأشخاص المعنيون نحو المعرفة اللغوية والمعرفية الرياضية، مع العلم أن هذه المعارف يتم اكتسابها بشكل كامل في المواقف العملية لحياتهم اليومية.
الدرجة 3 مهارات تسهيل العمل في مواقف مختلفة	هذه المهارات تجعل من الممكن قراءة وكتابة نصوص قصيرة، لحل مشاكل أكثر تعقيدًا، ولاستخدام الوسائط الرقمية على نطاق أوسع. يتعلق الأمر بتجاوز البراغماتية اليومية والتحرك نحو استعمال متزايد للرموز (قواعد الإملاء، اللغة...)، ونحو استخدام أكثر منهجية لأدوات الفهم الحقيقية (الجداول والرسوم البيانية).
الدرجة 4 مهارات تعزيز الاستقلالية للعمل في مجتمع المعرفة	تجمع هذه الدرجة جميع المهارات اللازمة ليتم استعمالها بأريحية في المجتمع، من خلال التكيف مع التطورات ومواصلة التكوين. وهو يتوافق مع مكتسبات التعليم الإلزامي.

المصدر: مستوحى من وثائق الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية (فرنسا)

وعلى أساس هذا التصنيف، وأخذا بعين الاعتبار لخصوصيات السياق الوطني في مجالات محاربة الأمية وتشجيع القرائية يمكن اعتبار أن إتقان الدرجتين 1 و2 قد يمكن الأشخاص من القيام بشكل مستقل بالأنشطة العادية للحياة اليومية، والتي تتطلب استخدام الكتابة والمهارات الأساسية الأخرى. في حين أن التحكم في الدرجتين 3 و4 قد يتوافق مع اكتساب المهارات الأساسية بالكامل، مما يتيح تنمية الاستقلال الذاتي لشخصية المتعلم في مجتمع المعرفة.

د. الخيارات الإستراتيجية:

تعتبر محاربة الأمية قضية حاسمة لتنمية بلدنا، لأن تحقيق هذه التنمية يتطلب اكتساب مهارات القراءة الأساسية، الكتابة والحساب والتي تمكن الأشخاص الأميين من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

للقيام بذلك، تقترح الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023-2035 اعتماد عدد معين من الخيارات الإستراتيجية القادرة على تقديم عرض فعال لمحاربة الأمية، وتحديد الفئات المستهدفة من برنامج محاربة الأمية، والمناهج الأندراغوجية والمواد التعليمية وطرق التقييم التي تتكيف مع خصائص المتعلمين البالغين.

وكما تم تعريف الخيارات الإستراتيجية المعتمدة التالية، يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على حياة الاشخاص المعنيين بهذه الآفة، وعلى المجتمع المغربي ككل.

رقم الخيار الإستراتيجي	عنوان الخيار الإستراتيجي
01	جعل محاربة الأمية رافعة لإرساء الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة
02	تعزيز الاستهداف وتأمين ولوج عادل ودامج للتعلم يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الفئات المستهدفة
03	القياس المنتظم لنسب الأمية من أجل تيسير الحد منها
04	إدماج محاربة الأمية في السياسات والإستراتيجيات القطاعية والمشاريع التنموية، ودعم تنزيلها المندمج على المستوى الترابي
05	جعل محاربة الأمية رافعة لدعم التشغيل والاندماج المهني عبر آليات التكوين والتوجيه
06	تطوير جودة عمل منظمات المجتمع المدني في مجال محاربة الأمية
07	قيادة هندسة التكوين في مجال محاربة الأمية وتعزيز احترافية مهنها
08	تعزيز جودة التعلمات عبر تبني طرائق أندراغوجية فعالة وتطوير العرض الرقمي للتكوين عن بعد باعتباره مكملا أو داعما للأنشطة الحضورية في مجال محاربة الأمية
09	تطوير تقييم التعلمات في مجال محاربة الأمية ومعادلتها مع مستويات الإطار الوطني للإشهاد
10	تشجيع مساهمة الجامعات ومراكز التكوين ومراكز البحث في مجال محاربة الأمية في ارتباطها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة
11	تعزيز حكامة قطاع محاربة الأمية
12	الارتقاء بمكانة المغرب الدولية والقارية في مجال تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة مع تعزيز التعاون جنوب -جنوب في هذا المجال.

وفيما يلي نعرض لكل خيار على حدة من خلال رصد التحديات التي يطرحها والإنجازات التي سيمكن من الوصول إليها، بالإضافة إلى المراجع الوطنية والدولية التي يستند إليها.

> **الخيار الإستراتيجي1:** جعل محاربة الأمية رافعة لإرساء الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة

يتوخى هذا الخيار الإستراتيجي اعتبار محاربة الأمية رافعة أساسية لإرساء حق المواطنات والمواطنين في التعليم والتعلم مدى الحياة، مما يعزز فرص التمكين والاندماج.

التحديات

تشكل محاربة الأمية أساس الحق في التعليم، وتوفير المهارات الأساسية اللازمة للتعلم مدى الحياة. يقدم الملحق رقم 2 للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023-2035 تحليلا مفصلاً لمفهوم التعلم مدى الحياة.
ويمكن هذا الخيار الاستراتيجي من:

• جعل من محاربة الأمية مدخلا رئيسيا للتعلم مدى الحياة: حيث تمكّن محاربة الأمية الأفراد من اكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، كمهارات ضرورية للحصول على تعليم جيد، ويؤكد الواقع ضعف استفادة الأشخاص الأميين من كل فرص التعلم، مما يحد من قدرتهم على المشاركة الكاملة في المجتمع.

• تعزيز فرص التعلم مدى الحياة: فبمجرد اكتساب الأفراد للمهارات الأساسية، يمكنهم الاستمرار في تطوير معارفهم ومهاراتهم من خلال أشكال مختلفة من التعلم.

• تعزيز التمكين والاندماج الاجتماعي: باكتساب المهارات الأساسية، يمكن للأفراد اتخاذ قرارات مستنيرة، والوصول إلى المعلومات، والدفاع عن حقوقهم والمشاركة بكثافة في الحياة الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، تعزز محاربة الأمية الإدماج الاجتماعي من خلال تمكين بعض الفئات التي تعاني من الهشاشة، مثل النساء والأشخاص الذين يعيشون في وضعية فقر، من تحرير أنفسهم من جميع أشكال الاستبعاد والتمييز.

• المساهمة في تحقيق الاندماج والاستقلالية على المستوى الاقتصادي: من المرجح أن يحصل الأشخاص المتعلمون على عمل، ويكسبون دخلاً لائقًا ويساهمون في النمو الاقتصادي. حيث ترتبط محاربة الأمية ارتباطًا وثيقًا بالصحة وبالحد من الفقر وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية، والتي تشكل كلها جوهر الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة.

المراجع الوطنية والدولية:

يستجيب هذا الخيار الإستراتيجي لبنود دستور المملكة المغربية الذي يحث الدولة، والمؤسسات العمومية والسلطات الترابية على "تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة".[2]

كما يشكل استجابة واضحة للتوجيهات الملكية السامية، والداعية لإعداد برنامج وطني " لتعزيز عملية محاربة الأمية في بلدنا." حيث "يندرج البرنامج الوطني الذي اعتمدته بلادنا للارتقاء بمحو الأمية، الموجه إلى فئة عريضة من المواطنين والمواطنات، والذي تتجاوز أهدافه عملية تعلم القراءة والكتابة إلى تيسير اندماج الفئة المستهدفة في سوق الشغل، من خلال دورات تكوينية تمكن المستفيدين من تطوير مهاراتهم في قدراتهم لخلق تعاونيات ومشاريع مدرة للدخل" [3].

ومن أجل إعداد الظروف المواتية للقضاء على الأمية ببلادنا، توصي الرسالة الملكية بمواصلة تنفيذ خطة العمل لخفض المعدل الوطني العام للأمية.

وخطة العمل المذكورة تعد وسيلة أساسية لترجمة توصيات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 -2030، والتي تحث على "إعطاء إمكانية للجميع، في حالة الأمية والذين يعانون أشكال الأمية الجديدة والذين أنهوا بتفوق برامج محاربة الأمية، من الازدهار في الحياة الشخصية وفهم الحياة العامة بشكل أفضل والمشاركة بنشاط فيها " [4].

هذا الخيار الإستراتيجي لديه أيضًا ما يبرره من التوصيات الدولية، بما في ذلك توصيات منظمة اليونسكو، التي تشير إلى أن الالتزام بحقوق الإنسان هو شرط مسبق لإبرام عقد اجتماعي جديد لصالح التعليم، يسمح «بالتفكير بشكل مختلف حول التعلم وكذلك العلاقات بين المتعلمين والمعلمين والمعرفة والعالم المحيط ".[5]

وفيما يخص تعليم الكبار، يشير إطار عمل مراكش (CAM) إلى الفوائد التي يمكن جنيها من محاربة الأمية للأفراد والأسر والمجتمعات ككل، كما يوصي بإعطاء محاربة أمية الكبار اهتماما سياسيا كافيا ودعما ماليا مهما ومستمرا [6].

> **الخيار الإستراتيجي 2:** تعزيز الاستهداف وتأمين ولوج عادل ودامج للتعلمات يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الفئات المستهدفة

يسعى هذا الخيار الإستراتيجي إلى تعزيز الاستفادة من برامج محاربة الأمية من خلال استهداف الشباب في وضعية أمية من جهة، وكذا دعم التربية الوالدية من جهة أخرى. ويمكن تحقيق ذلك من خلال المساهمة في إعداد مدرسة أولياء المتعلمين، كفرصة ثمينة للآباء لاكتساب المهارات والمشاركة بنشاط في تعليم أطفالهم.

التحديات

إن تطوير محاربة أمية الشباب المنقطعين عن الدراسة يشكل فرصة ثانية للتعلم والتنمية الشخصية. كما يدعم الاستثمار في محاربة الأمية الوالدية إجراءات تطوير التعليم قبل المدرسي وتعميم التعليم الابتدائي والثانوي، والحد من خطر الانقطاع عن الدراسة وتقليل أعداد الاشخاص الأميين.
وعلى هذا الأساس فان هذا الخيار الإستراتيجي:

• يلبي الاحتياجات الفردية للشباب: مما يستوجب تقديم عرض أندراغوجي لفائدة الشباب في وضعية أمية بجعله مرنًا ومتكيفًا مع احتياجاتهم الفردية. قد يعاني هؤلاء الشباب من صعوبات

2. المملكة المغربية، دستور المملكة المغربية 2011، الفصل 31.
3. الرسالة الملكية للمشاركين في المؤتمر السابع لتعليم وتعلم الكبار CONFINTEA VII، 15-17 يونيو 2022.
4. المجلس الاعلى للتربية والتكوين والحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، الرافعة 5.
5. منظمة اليونسكو، إعادة التفكير في مستقبلنا، عقد اجتماعي جديد للتعليم، 2021ص. 168.
6. منظمة اليونسكو، إطار عمل مراكش للمؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار: الاستفادة من قدرة تعلم الكبار وتعليمهم على إحداث التحولات المنشودة، 2022.

في التعلم أو احتياجات محددة أو مشاكل شخصية أبقتهم بعيدًا عن التعليم المدرسي النظامي. فمن خلال تطوير برامج فردية ونهج سبل تعليمية بديلة، تلبي الدولة احتياجات هذه الفئة، وتساعدها على استعادة الثقة في قدراتها التعليمية.

• يمنع الإقصاء الاجتماعي والمهني ويعزز فرص التحفيز الذاتي واحترام الذات: إن الانقطاع عن الدراسة قد يؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي والمهني على المدى الطويل. فمن خلال منح هذه الفئة إمكانية الوصول إلى التعليم / التكوين المتكيف مع احتياجاتهم، تزيد الدولة من فرصهم في العثور على عمل مستقر، وتحسين وضعيتهم كأعضاء نشطين ومنتجين في المجتمع، مما يساعد على استعادة احترامهم لذواتهم.

• يحسن المهارات الوالدية: فمدرسة تعليم الآباء والأمهات هي فرصة لتقديم تكوينات وأوراش عملية تركز على اكتساب المهارات الأساسية (القراءة / الكتابة والحساب) فيما يتعلق بالمناهج الدراسية ومبادئ النمو المعرفي والعاطفي للأطفال الصغار. وهذا يساهم في خلق بيئة أسرية مواتية للتعليم ولتنمية المهارات لدى الأطفال.

• يستثمر في مستقبل الأطفال: أطفال اليوم هم كبار الغد. فبالاستثمار في تعليم الوالدين، تستثمر الدولة كذلك في مستقبل الأطفال وفي المجتمع ككل. فمما لا شك فيه أن للآباء المتعلمين تأثيرا إيجابيا على رفاهية ونجاح أطفالهم، مما ينعكس إيجابا على المجتمع.

المراجع الوطنية والدولية:

ساهمت المجهودات الكبيرة الذي بذلتها بلادنا في الوصول إلى نسب مهمة لتعميم التمدرس بالنسبة لكافة الأسلاك التعليمية. وبالرغم من ذلك، هناك الآلاف من الأطفال الذين يغادرون النظام التعليمي في وقت مبكر.

ولمواجهة هذا الوضع، تعمل الحكومة على تقديم برامج للتربية غير النظامية لفائدة الأطفال والشباب الذين يغادرون المدرسة. ويتعلق الأمر ببرنامج الجيل الجديد "مدرسة الفرصة الثانية" من أجل الاندماج والتأهيل. كما يعتمد هذا البرنامج على مفهوم التكوين بالتناوب بين الدراسة والعمل، كما يهدف إلى مساعدة الشباب في إعداد المشروع المهني الفردي.

وفقًا للقانون الإطار 17-51 (المادة 23)، يساعد نظام مدارس الفرصة الثانية على تعزيز تحديث وتطوير برامج التربية غير النظامية، بانتظام وبشكل دائم.

كما يساهم هذا الخيار الإستراتيجي في تنفيذ مقتضيات الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030 والتي تدعو لوضع كل الإجراءات " التي تسمح للشباب المنقطعين عن الدراسة أو الذين يعانون من الهدر المدرسي أن يكونوا متعلمين على المدى المتوسط، في إطار يتكيف مع احتياجاتهم".[7]

كما أنه يأتي استجابة لتوصيات النموذج التنموي الجديد الذي يقترح " تعزيزًا هائلاً للجهود المبذولة لمحاربة الأمية وانقطاع الفتيات عن الدراسة في التعليم الإعدادي والثانوي، والتي تنطوي على تحسين الوصول إلى عرض التعليم في ظل ظروف تسمح باستمرار مجالات تعليم الفتيات ".[8]

ومن جهة أخرى، يأتي هذا الخيار كاستجابة لتوصيات الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030 والتي دعت إلى إنشاء «مدرسة أولياء المتعلمين»، من خلال تنظيم دورات تكوينية لصالح الأسر، ومحاربة الأمية، وبرامج التوعية.

> الخيار الإستراتيجي 3: القياس المنتظم لنسب الأمية من أجل تيسير الحد منها

يهدف هذا الخيار الإستراتيجي إلى اعتماد المعايير الدولية في مجال قياس مستوى الأمية، وذلك لتجاوز المفهوم التقليدي لمحاربة الأمية كمجموعة مهارات القراءة والكتابة والحساب فحسب، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع الرقمي للمواد المكتوبة، وكثرة المعلومات، وتعدد مصادرها وسرعة التغير.

التحديات:

يواجه قياس مستوى معرفة القراءة والكتابة بانتظام العديد من التحديات. لذا فإن هذا الخيار الإستراتيجي يمكن من:

• المساهمة في تقاسم فهم أفضل لإشكالية الأمية: إن تجميع بيانات دقيقة عن معدل الأمية ونوعها وحجمها يسهل الحصول على صورة واضحة لتأثير التعليم (أو التعليم غير الكافي) في منطقة جغرافية محددة. حيث تحدد هذه البيانات الفئات الهشة والمناطق الجغرافية المعنية وتسهل تصميم الإستراتيجيات المستهدفة.

• تقييم فعالية السياسات والبرامج التعليمية: القياس المنتظم لمستويات الأمية يجعل من الممكن تقييم فعالية السياسات والبرامج التعليمية القائمة. فمقارنة البيانات باستمرار، يساهم في تحديد تأثير التدابير المتخذة على تخفيض معدل الأمية وإجراء التعديلات اللازمة.

• تخصيص الموارد بفاعلية أكثر: بناءً على بيانات موثوقة ومجمعة بانتظام، يمكن توجيه استثمارات الدولة إلى المناطق والجماعات التي هي في أمس الحاجة إليها. وهذا يحسن من استخدام الموارد المحدودة ويحقق نتائج أكثر واقعية.

• الرفع من مستوى الوعي العام: يساهم القياس المنتظم لمستوى الأمية في زيادة الوعي العام بأهمية التعليم ومحاربة الأمية. ويمكن للبيانات والإحصاءات التي تقدمها وسائل الإعلام والمنظمات والمعاهد المختصة، أن تساهم في لفت انتباه عامة

7. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، الرافعة 5.
8. المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، أبريل 2021.

الناس إلى عواقب الأمية وتشجع التعبئة الاجتماعية من أجل التعليم والتعلم مدى الحياة.

المراجع الوطنية والدولية:

تعتبر منظمة اليونسكو، أن قياس الأمية بشكل عام يتم وفقًا لعدم قدرة الشخص الأمي على فهم معلومة قصيرة وبسيطة عن الحياة اليومية. كما يتضمن الحساب الذي هو القدرة على استخدام المعلومات والأفكار الرياضية في الحياة الواقعية وتفسيرها والتواصل معها وانتقادها.

هذا وتعرف محاربة الأمية ببلادنا على أنها إجراء يسمح للشخص بأن يكون " قادرًا على فهم واستخدام الكتابات اللازمة للعمل في الحياة اليومية، في المنزل، في مقر العمل وفي المجتمع، لتحقيق أهدافه، وتحسين معرفته وزيادة إمكاناته" .[9]

يظهر هذا الخيار الإستراتيجي أيضًا بشكل غير مباشر في الرؤية الإستراتيجية (الرافعة 5 والرافعة 20) وفي القانون الإطار 17-51 الذي ينص على أن " تعمل الحكومة بشراكة مع جميع الهيئات العامة والخاصة وفعاليات المجتمع المدني، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان استدامة التعلم والسعي من أجل القضاء على الأمية ومسبباتها ومظاهرها، وذلك في أجل أقصاه عشر سنوات".[10]

ولتفعيل كل التوصيات الوطنية والدولية في شأن قياس مستوى الأمية، تشارك بلادنا بانتظام في المشروع البحثي لقياس مكتسبات المستفيدين من برامج محاربة الأمية (RAMAED)، الذي يتم تأطيره من طرف معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة.

> الخيار الإستراتيجي 4: إدماج محاربة الأمية في السياسات والإستراتيجيات القطاعية والمشاريع التنموية، ودعم تنزيلها المندمج على المستوى الترابي

يسعى هذا الخيار الإستراتيجي إلى تأكيد اعتبار محاربة الأمية كأولوية وطنية وكرافعة أساسية للتنمية المستدامة من خلال إدماجها في السياسات والإستراتيجيات القطاعية والمشاريع التنموية، ودعم تنزيلها المندمج على المستوى الترابي.

التحديات:

إن التنمية الشاملة التي تسعى إليها بلادنا تعني الارتقاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وبناء تطورها بشكل يتيح استفادة جميع المواطنين والمواطنات من ثمرات التنمية المستدامة سواء على مستوى الفئات الاجتماعية أو على المستوى الوطني والترابي.

ولتحقيق هذه الغاية، تشكل التقائية السياسات العمومية شرطا يصعب من دونه تحقيق نجاعة وفعالية السياسات العمومية المنشودة لخدمة المواطن والاستجابة لحاجياته الحقيقية.

ويجب التنبيه في هذا المجال إلى أن اعتبار محاربة الأمية كأولوية وطنية ومسؤولية مجتمعية يتطلب إدماجها فعليا في كل السياسات والإستراتيجيات القطاعية والمشاريع التنموية، ودعم تنزيلها المندمج على المستوى الترابي.

وهنا تكمن أهمية التخطيط الإستراتيجي الوطني والجهوي والمحلي من أجل ضمان التنسيق اللازم بين برامج محاربة الأمية والبرامج القطاعية ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. سواء في مرحلة التخطيط أو أثناء التنفيذ، مع العمل على اقتراح إجراءات وتدابير عملية من شأنها الرفع من هذا الانسجام بين مختلف الإستراتيجيات والبرامج. فالقطاعات الحكومية والفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون على المستوى الوطني والترابي مدعوون، من خلال الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية، إلى اعتماد مقاربة شمولية ومتناسقة في برمجة المشاريع التنموية الوطنية والجهوية، وذلك من خلال استحضار الأمية كتحد من تحديات التنمية.

ومن جهة أخرى، يبقى من الضروري إضفاء الطابع الترابي على عرض محاربة الأمية، أي تكييفه مع الاحتياجات المحددة على المستوى الترابي.

يتوخى هذا الخيار الإستراتيجي:

- المساهمة في تحقيق مطلب التجانس والاتقائية في تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية والمشاريع التنموية المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بمحاربة الأمية، سواء على المستوى المركزي أو الترابي.

- تلبية الاحتياجات المحددة محليا: من خلال تحديد موقع عرض محاربة الأمية، من الممكن مراعاة السياقات المحلية مثل التنوع اللغوي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وكذا التحديات الخاصة التي تواجهها بعض المناطق القروية والنائية، الفئات الهشة والموارد المتاحة محليًا.

- تعزيز عملية تحفيز المتعلمين: من خلال تقديم برامج محاربة الأمية المتجذرة في السياق المحلي، يمكن للمتعلمين أن يشعروا بمزيد من التحفيز والالتزام. فمحتوى التعلمات والأمثلة الملموسة التي تعكس واقعهم اليومي تسهل التعلم وتسمح للمتعلمين برؤية أهمية المهارات المكتسبة. وهذا يعزز المثابرة وتنمية المهارات التي يمكن استخدامها مباشرة في حياتهم اليومية والمهنية والاجتماعية.

- التشجيع على إدماج الفئات الهشة: إن إضفاء الطابع الترابي على عرض محاربة الأمية يجعل من الممكن مراعاة احتياجات الفئات الهشة بشكل أفضل مثل الأشخاص الذين يعيشون في فقر، والأشخاص في وضعية اعاقة والمهاجرين واللاجئين. إن فهم التحديات المحددة التي تواجهها هذه الفئات في كل إقليم يمكن أن يطور مناهج شاملة تسمح لها بالتغلب على الحواجز

9. وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية، مرجعية الكفايات في مجال محاربة الأمية، 2009.
10. القانون - إطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، المادة 23

أمام محاربة الأمية.

المراجع الوطنية والدولية:

يؤكد القانون رقم 38.09 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية على اعتبار محاربة الأمية مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع، وذلك ضمن مقاربة تشاركية وتعاقدية والتقائية بين القطاعات المعنية، وفي إطار مؤسساتي يوفر فضاء للتنسيق بين مختلف المتدخلين، ووفقا لرؤية تربط محاربة الأمية بإصلاح منظومة التربية والتكوين ومشاريع التنمية البشرية ومحاربة الفقر.[11]

ومن جهة أخرى يعتبر إضفاء الطابع الترابي على الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية استجابة للاختيار الدستوري للمغرب الذي يؤكد أن التنظيم الترابي للمملكة لا مركزي ويقوم على الجهوية المتقدمة. ومن هذا المنطلق، يحث الدستور المغربي الجهات والسلطات المحلية الأخرى على المشاركة في تنفيذ السياسة العامة للدولة وفي تطوير السياسات الترابية.

ويوصي القانون الإطار 17-51 المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي بمشاركة جميع الجهات الفاعلة المؤسساتية وغير المؤسساتية في إضفاء الطابع الترابي على عرض محاربة الأمية.

كمثال على ذلك، يوصي القانون الإطار "بإنشاء نظام حوافز للسماح للمؤسسات المذكورة بالمشاركة بشكل خاص في الجهود المبذولة لتعميم التعليم الإلزامي وتحقيق أهداف التربية غير النظامية والمساهمة في برامج محاربة الأمية، ولا سيما في المناطق القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص".[12] كما يدعو القانون الإطار إلى تكثيف برامج محاربة الأمية، وتوسيع نطاق تطبيقها في المناطق القروية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق ذات الخصاص، وكذلك مراقبة تنفيذها وتقييمها الدوري والدائم.

يهدف هذا الخيار الإستراتيجي إلى المساهمة في تحقيق توصية دولية ناتجة عن إطار عمل مراكش الذي يعترف بأهمية تعزيز تعليم الكبار والتعليم على المستوى المحلي، كبعد استراتيجي" لتخطيط وتصميم وتنفيذ برامج التعلم، بالإضافة إلى الدعم والتمويل المشترك لمبادرات التعلم مثل مراكز التعلم المجتمعية التي يجب تزويدها بمعلمين من البالغين المؤهلين.[13]

.

للقيام بذلك، توصي المادة 24 من إطار عمل مراكش بتعزيز دور السلطات المحلية في تعزيز التعلم مدى الحياة للجميع على المستوى المحلي. هذا وسيسمح إضفاء الطابع الترابي على الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية بمشاركة الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك المتعلمين ومكونات المجتمع والمؤسسات.

يعتبر إضفاء الطابع الترابي على عرض محاربة الأمية خيارًا استراتيجيًا يجب دعمه من خلال إنشاء إطار للتعاون على المستوى الترابي لمحاربة الأمية (جهويا ومحليا) للسماح بمحاربة الأمية للفئات المستهدفة من الإستراتيجية الوطنية 2023-2035.

> **الخيار الإستراتيجي 5:** جعل محاربة الأمية رافعة لدعم التشغيل والاندماج المهني عبر آليات التكوين والتوجيه

يهدف هذا الخيار الى الرفع من قابلية المستفيدين من برامج محاربة الأمية للاستفادة من فرص التشغيل والاندماج المهني، وذلك من خلال دعم عمليات التوجيه والتكوين.

التحديات:

يعد إعداد سلسلة متصلة من الإجراءات التوجيهية لدعم التشغيل والاندماج المهني أمراً ضرورياً للسماح بإحداث مسارات متكاملة وفعالة بين برامج محاربة الأمية وفرص التشغيل.
ويعمل هذا الخيار الإستراتيجي على:

- الزيادة من فرص النجاح: حيث يمكن أن تكون مسارات التكامل المهني لفئة المستفيدين من برامج محاربة الأمية معقدة وصعبة. وبذلك تزيد سلسلة التكوين والتوجيه من فرص النجاح من خلال تقديم الدعم المستمر وتكييف الإجراءات وفقاً للتقدم الذي يمكن أن يحرزه كل مستفيد.

- يعزز التحفيز الذاتي: يمكن للأشخاص المسجلين في برامج محاربة الأمية أن يفقدوا العزيمة في مواجهة صعوبات مسار الاندماج المهني. وهكذا فإن استمرارية الاستفادة من التشغيل تحافظ على دوافعهم من خلال تقديم الدعم المستمر وتعزيز تقدمهم.
- تسهيل التنسيق: إنشاء سلسلة متصلة تعزز التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في عملية التكامل المهني للفئات المستهدفة. وهذا يعزز التواصل والاستغلال الأمثل للموارد وضمان تكامل الإجراءات المراد تنفيذها.

المراجع الوطنية / الدولية:

إن المساهمة في إنشاء مسارات الاندماج المهني للمستفيدين من برامج محاربة الأمية المختلفة هي خيار استراتيجي يستجيب للإرادة الملكية كما هو مبين في الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في المؤتمر العالمي لتعليم وتعلم الكبار. وذلك في إشارة إلى البرنامج الوطني" أن استفادة عدد كبير من المواطنين، [من هذا البرنامج الوطني] تتجاوز الإطار الصارم لتعلم القراءة والكتابة وتهدف إلى تسهيل الإدماج المهني للفئة المستهدفة. للقيام بذلك، يتم تقديم دورات تكوينية للمستفيدين تسمح لهم بتطوير مستوى إتقانهم في بعض الحِرف، زيادة قدرتهم على إنشاء التعاونيات ومشاريع خلق فرص الشغل.[14]

وتتماشى أهداف الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023-2035 تماماً مع روح الدستور التي تعتبر أن عرض التعليم

11. ظهير شريف رقم 1.11.142 صادر في 16 من رمضان 1432 (17 أغسطس 2011) بتنفيذ القانون رقم 38.09 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، الجريدة الرسمية عدد 5980 الصادرة بتاريخ 23 شوال 1432 (22 سبتمبر 2011)، ص4691.
12. قانون - إطار رقم 51.17 متعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.
13. منظمة اليونسكو، إطار عمل مراكش للمؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار: الاستفادة من قدرة تعلم الكبار وتعليمهم على إحداث التحولات المنشودة، 2022.
14. الرسالة الملكية للمشاركين في المؤتمر السابع لتعليم وتعلم الكبار CONFINTEA VII، 15-16 يونيو 2022.

ومحاربة الأمية يساهم في تطوير الطاقات الإبداعية للشباب، وتحفيزهم على المشاركة في الحياة الوطنية بروح المواطنة المسؤولة.

ومن جهة أخرى، سيساعد هذا الخيار الإستراتيجي في تزويد البالغين بفرص جديدة لاكتساب وتحسين مهاراتهم. حيث إن جعل محاربة الأمية عاملاً للتكامل الاجتماعي المهني يعد كذلك استجابة للرؤية الإستراتيجية 2015-2030 للتربية والتكوين التي توصي بـ " تعزيز المشاريع الناجحة والخبرات المبتكرة للتربية غير النظامية، ومحاربة الأمية والتكامل التعليمي والاجتماعي والاقتصادي للمتعلم ".[15]

كما أنها طريقة لترجمة المادة 24 من القانون الإطار 17-51 بشأن تطوير وتنفيذ برامج محاربة الأمية المحددة «للأشخاص الأميين الحاملين لمشاريع مدرة للدخل وتحفيزهم من أجل التسجيل بهذه البرامج وذلك بجعل محاربة الأمية أحد شروط تمويل المشاريع " .[16]

إن إقامة الصلة بين برامج محاربة الأمية والتنمية الاجتماعية هو خيار استراتيجي للنموذج التنموي الجديد الذي يوصي باستفادة المرأة من الأنشطة المدرة للدخل بعد محاربة الأمية والتكوين. كما أنها تعد احدى توصيات إطار عمل مراكش الذي يدعو إلى إحداث مسارات تعليمية مرنة «لضمان التنقل بين البرامج المختلفة ومستويات الدراسة وقطاعات التشغيل، والسماح للمتعلمين باختيار مسارات التعلم الخاصة بهم وفقاً لمواهبهم واهتماماتهم، من خلال الاستفادة من الجسور التي تم وضعها بين مستويات التعليم الفرعية وسوق الشغل" .[17]

وفي الأخير، سيساهم هذا الخيار الإستراتيجي في دعم ثقافة التعلم مدى الحياة من خلال الاستفادة، على النحو الذي أوصت به منظمة اليونسكو، من الإمكانيات التعليمية بين مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية، ودعوة الجماعات الترابية لتطويرها والأفراد للاستفادة منها.

> الخيار الإستراتيجي 6: تطوير جودة عمل منظمات المجتمع المدني في مجال محاربة الأمية

يسعى هذا الخيار الإستراتيجي إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات غير المسبوقة من أجل تطوير جودة تدخل جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في عملية تنفيذ برامج محاربة الأمية.

فمن خلال إضفاء طابع الجودة على تدخل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتوحيدها، من الممكن تعبئة المزيد من الموارد وتعزيز المبادرات القائمة وتجويد أثر هذه الجهود.

التحديات:

هذا الخيار الإستراتيجي:

- ينطلق من اعتبار الشراكة مع هيئات المجتمع المدني كآلية وحيدة تتوفر عليها الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية من أجل تنفيذ برامجها ،حيث تؤطر جمعيات المجتمع المدني حوالي 70% من مجموع المستفيدين من برامج محاربة الأمية متبوعة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (27%) ثم باقي الفاعلين(3%) (مؤسسة التعاون الوطني، والمندوبية العامة لإدارة السجون، وقطاعات الصيد البحري والصناعة التقليدية والشباب...إلخ؛ وكذا مجالس الجهات) وعليه يبقى تحقيق الأهداف النوعية والكمية المتوخاة من برامج محاربة الأمية رهينا بتحسين مشاركة النسيج الجمعوي في هذا المجال.

- يؤكد ضرورة الاستفادة من خبرة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وتعزيز محاربة الأمية في سياقات مختلفة. فمن خلال ربط هؤلاء الفاعلين بالقضية الوطنية الكبرى لمحاربة الأمية، يمكن الاستفادة من خبرتهم ومن تجاربهم الناجحة لتنفيذ برامج فعالة على نطاق أوسع.

- يساعد على وضع نظام لتصنيف وتوسيم الجمعيات من أجل تطوير مشاركتها في هذا المجال وإرساء جو المنافسة السليمة والمتكافئة؛ والرفع من القدرات التدبيرية للجمعيات. ويشجع هذا الخيار الجمعيات على تشكيل أقطاب جهوية ووطنية تستجيب للإطارات المعيارية والتنظيمية والمستلزمات المعرفية وكذا المهارية الكفيلة بضمان جودة البرامج التي تشرف على تنفيذها.

- يشجع الانتقال من النظام المبني على الشراكة إلى النظام المبني على عقود برامج وفق التزامات تضمن بلوغ الأهداف الإستراتيجية الكمية والنوعية المسطرة، من خلال التعاقد مع جمعيات وطنية (méga-associations) مهيكلة وتتوفر على الإمكانات المادية (مقرات) والبشرية الكفيلة بضمان جودة البرامج.

- يسعى إلى ضمان تعبئة موارد إضافية: يمكن إضفاء طابع الجودة للجمعيات والمنظمات غير الحكومية المشاركة في هذا المجال من جذب انتباه الجهات المانحة والشركات والشركاء المحتملين. مما سيؤدي إلى تعبئة موارد إضافية لدعم مبادرات محاربة الأمية، وتمويل تكوين المنشطين، وتوفير الأدوات التعليمية وتعزيز البنية التحتية اللازمة لتوفير تعليم جيد.

- يرفع من درجة استيعاب أهمية محاربة الأمية: تستفيد المبادرات المدعومة من الجهات الفاعلة الحاصلة على علامة الجودة من شرعية أكبر ومصداقية أكبر. كما سيشجع الحصول على علامة الجودة على مشاركة أكبر المواطنين والانضمام كمتطوعين أو دعم هذه المبادرات مالياً.

المراجع الوطنية والدولية:

إن إشراك الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالشؤون العامة يجعل من الممكن، وفقا للدستور، المساهمة

15. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، الرافعة 5.
16. قانون - إطار رقم 51.17 متعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.
17. منظمة اليونسكو، إطار عمل مراكش للمؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار: الاستفادة من قدرة تعلم الكبار وتعليمهم على إحداث التحولات المنشودة، 2022.

في تطوير الديمقراطية التشاركية. كما أن الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015–2030 أوصت بتقييم الشراكات مع جمعيات محاربة الأمية .

> **الخيار الإستراتيجي 7:** قيادة هندسة التكوين في مجال محاربة الأمية وتعزيز احترافية مهنها:

يتغيى هذا الخيار الإستراتيجي دعم مجهودات الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية في مجال تطوير قيادة هندسة التكوين وتعزيز احترافية الفاعلين والمتدخلين في مختلف مهن محاربة الأمية.

التحديات:

إنشاء نهج منظم وفعال لتصميم وتطوير وتقييم برامج التكوين الخاصة بمحاربة الأمية، وتعظيم تأثيرها وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وكذلك الاستثمار في التكوين الأساسي والمستمر للمتدخلين في مجال محاربة الأمية وتكييفه مع احتياجات المستفيدين.

يساهم هذا الخيار الإستراتيجي في:

• تطوير المهارات والخبرات المتخصصة: يكتسب المنشطون معرفة معمقة بالأساليب والأدوات والمقاربة الأندراغوجية المرتبطة بمحاربة الأمية. حيث يتم دعم التكوين لفهم الاحتياجات المحددة للمتعلمين، وتحديد العقبات التي تعترض التعلم، مع وضع استراتيجيات تدخل فعالة. وبناء على كل ذلك، ستساهم الخبرات والمهارات الجديدة للمنشطين في تحسين نتائج المتعلمين وضمان فعالية برامج محاربة الأمية.

• الاعتراف بأهمية مهن محاربة الأمية وتقديرها: إعطاء أهمية أكبر لهذه المهن يعزز شرعيتها ويشجع المهنيين على زيادة الاستثمار في ممارساتهم. كما أن الاعتراف الاجتماعي والمؤسساتي بمهن محاربة الأمية ضروري لجذب الكفاءات، والحفاظ على دافعية المهنيين الحاليين وتعزيز نظرة المجتمع لهذه المهن، بشكل أفضل.

• تشجيع التعاون وتبادل الممارسات الجيدة: تسمح الدورات التكوينية والمؤتمرات ومجموعات العمل والشبكات المهنية بتبادل الخبرات والنجاحات والتحديات. ويعزز هذا التعاون ظهور الممارسات الجيدة، ويحفز الابتكار ويساهم في التطوير المستمر لتدخلات محاربة الأمية. كما يخلق التبادل بين المهنيين مجتمعاً للتعلم والدعم المتبادل.

• تعزيز التأثير على المتعلمين والمجتمع: المهنيون الذين يتم تكوينهم جيداً والمختصون قادرون على الاستجابة بشكل مناسب لاحتياجات المتعلمين، لدعمهم في تعلمهم وتعزيز استقلاليتهم. كل ذلك يساهم في الحد من الأمية وتحسين قابلية التوظيف والاندماج الاجتماعي للأفراد. وبالتالي فإن إضفاء الطابع المهني على مهن محاربة الأمية هو استثمار مستدام يفيد المجتمع.

• تكييف البرامج مع احتياجات المتعلمين: من خلال تجريب هندسة التكوين، تقوم الدولة بتصميم برامج أفضل تتكيف مع الاحتياجات المحددة للمتعلمين. وهذا يشمل مراعاة أنماط التعلم المختلفة، والمهارات اللغوية الحالية، واحتياجات محاربة الأمية الوظيفية والسياقات الثقافية.

• إدماج طرق التدريس المبتكرة: إن تبني طرق التدريس المبتكرة مثل التعليم بالمشروع، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمقاربات التشاركية والتفاعلية، كلها أساليب تحفز التزام المتعلمين وتعزز الفهم الأعمق للمهارات اللازمة لتطويرهم على المستوى الشخصي والمهني.

• تقييم فعالية البرامج: تساهم قيادة هندسة التكوين في تقييم فعالية برامج محاربة الأمية. وبالتالي يمكن قياس تقدم المتعلمين، وتحديد نقاط القوة والضعف في البرامج، وإجراء التعديلات اللازمة لتحسين تأثيرها. كما يتيح التقييم الإبلاغ عن النتائج إلى أصحاب المصلحة، وتبرير الاستثمارات وتعزيز مصداقية مبادرات محاربة الأمية.

المراجع الوطنية / الدولية:

سيساهم تحقيق هذا الخيار الإستراتيجي في تحسين جودة نتائج التعلم في برامج محاربة الأمية. كما يأتي استجابة لتوصيات الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030، والتي تدعو إلى تحسين معدل وجودة مجالات الإشراف في برامج محاربة الأمية، ووفقاً لأحكام القانون الإطار 17-51 المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي.

> **الخيار الإستراتيجي 8:** تعزيز جودة التعلمات عبر تبني طرائق أندراغوجية فعالة وتطوير العرض الرقمي للتكوين عن بعد باعتباره مكملا أو داعما للأنشطة الحضورية في مجال محاربة الأمية.

يهدف هذا الخيار الإستراتيجي لتعزيز مدخل الجودة في العرض الأندراغوجي لبرامج محاربة الأمية، وذلك من خلال تطوير التقنيات الديداكتيكية في مجال الأندرغوجيا وتعليم الكبار، تطوير العرض الرقمي لبرامج محاربة الأمية كعدة تكميلية لدروس محاربة الأمية الحضورية.

التحديات:

إن إعطاء مزيد من الأهمية لمناهج تعليم الكبار المبنية على التفاعل والمشاركة، سيساهم في تعزيز التزام المتعلمين وتحفيز دوافعهم وتمكنيهم من تطوير المهارات العملية لحياتهم اليومية. من جهة أخرى، يوفر دمج التكنولوجيا الرقمية في إجراءات محاربة الأمية العديد من الفرص لإثراء التعلم وتعزيز الإدماج الرقمي وفعالية البرامج.

وعلى هذا الأساس يتيح هذا الخيار الإستراتيجي:

• التعلم العملي والمندرج في السياق: فبدلاً من التركيز فقط على التمارين النظرية، تؤكد هذه الأساليب على التطبيق العملي للمهارات اللغوية والرقمية في المواقف الحقيقية. وهذا يسمح للمتعلمين بفهم أهمية وفائدة المعرفة المكتسبة ويعزز دوافعهم وثقتهم في قدراتهم.

• التعلم التعاوني: الأنشطة الجماعية والنقاش يعززان تبادل المعلومات والتفاعلات خلال عملية التعلم. حيث يمكن للمتعلمين مشاركة معارفهم وحل المشكلات معاً والاستفادة من وجهات نظر وتجارب الآخرين. كما يعزز هذا النهج التعاوني الشعور بالانتماء إلى مجتمع التعلم ويعزز المحاكاة الإيجابية بين المتعلمين.

• القدرة على التكيف مع أنماط التعلم المختلفة: لكل متعلم تفضيلات واحتياجات محددة من حيث التعلم. فمن خلال دمج الأنشطة المختلفة التي تتطلب حواساً وقدرات مختلفة، يمكن لكل متعلم العثور على الأساليب التي تناسبه، مما يساهم في فهم أفضل لمهارات محاربة الأمية وتملكها.

• نقل المهارات في الحياة اليومية: إن اقتراح الأنشطة العملية وربطها بمواقف حقيقية يعزز نقل المعرفة في سياقات ملموسة. وهذا يسمح للمتعلمين برؤية أهمية ما يتعلمونه على الفور وتعزيز استقلاليتهم في حياتهم اليومية.

• الوصول إلى الموارد والمحتوى المختلف: تطوير الاستخدامات الرقمية يقدم للمتعلمين مجموعة متنوعة من وسائل الدعم مثل مقاطع الفيديو والألعاب التفاعلية والتطبيقات التعليمية، والمواقع التعليمية المتخصصة، إلخ. كما تتيح هذه الموارد تنويع المناهج التربوية والتكيف مع أنماط التعلم المختلفة وتلبية الاحتياجات المحددة لكل متعلم.

• تعزيز التحفيز الذاتي والالتزام: إن استخدام الرقمية في عمليات محاربة الأمية حضوريا يمكن أن يولد الحماس والدافعية بين المتعلمين. كما تحفز الأنشطة التفاعلية والتمارين عبر الإنترنت والمكافآت الافتراضية مشاركتهم وتعزز التعلم النشط. ومن جهة أخرى توفر الموارد الرقمية إمكانية مراقبة التقدم الفردي، وتحديد الأهداف الشخصية والحصول على ردود فعل فورية، مما يبني الثقة بالنفس واستمرارية التعلم.

• التعلم الفارقي والتكيف: يمكن للمتعلمين بفضل برامج التعلم عبر الإنترنت، اتباع وتيرتهم الخاصة، ومراجعة المفاهيم الصعبة، وتعميق الموضوعات التي تهمهم والاستفادة من الاقتراحات الشخصية. حيث تقدم الموارد الرقمية أنشطة تكميلية لدروس محاربة الأمية الحضورية تتكيف مع مستوى المهارة لكل متعلم، وبالتالي تعزز التقدم الفردي والأمثل.

• تعزيز المهارات الرقمية: يعد الاستخدام المتزايد للأدوات الرقمية بطريقة تكميلية لدروس محاربة الأمية الحضورية وسيلة أساسية لتطوير قدرات البحث واستخدام المعلومات عبر الإنترنت، واستكشاف مهارات عرضانية جديدة مثل حل المشكلات والتعاون والإبداع.

المراجع الوطنية / الدولية:

يقترح النموذج التنموي الجديد "تعزيز قنوات التكوين والتوجيه والإدماج على مدى الحياة (برامج التصديق على المكتسبات المعرفية، منصات للتعليم عن بعد، محاربة الأمية الرقمية، الخ)"[18] كما يستمد هذا الخيار الإستراتيجي مشروعيته من تقرير منظمة اليونسكو حول مستقبل التعليم، والذي يعتبر «أنه من الممكن أن نتخيل أن مجتمعاتنا، في المستقبل، ستوفر وتشجع التعلم، ليس فقط في المدارس كمؤسسات رسمية، في فترة محددة، ولكن أيضًا في مجموعة متنوعة من الأماكن والأزمنة[19].

ويؤكد إطار عمل مراكش أن محاربة الأمية تشكل حلقة أساسية ضمن مستويات التعلم والمهارات، وخصوصا فيما يتعلق بتعلم وتعليم الكبار. واعتبارا لهذا المبدأ، تسعى الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية لتجديد برامج محاربة الأمية مما يسمح للمستفيدين بالانتقال السريع من وضعية الأمي إلى وضع الشخص المتعلم، والقادر على فك رموز الكتابات اللازمة لبيئته اليومية.

ويعتبر ذلك أحد التوصيات الهامة لإطار عمل مراكش الذي يحث الدول الأعضاء على تحديد طرق لسد الفجوة الرقمية وتعزيز المهارات الرقمية. حيث دعت منظمة اليونسكو أيضًا إلى " تعزيز الوصول المتساوي لجميع المتعلمين، بما في ذلك كبار السن، للتعلم في البيئات الرقمية: تعمل التكنولوجيا على تحويل الطريقة التي يتعلم بها الكبار ويدرسون، بالإضافة إلى طبيعة المهارات والقدرات "[20].

ولتحقيق هذا الهدف، يمكن إحداث موارد تعليمية مجانية في مجال محاربة الأمية للاستجابة للاحتياجات المتعلقة بالإنصاف وتكافؤ الفرص.

> الخيار الإستراتيجي 9: تطوير تقييم التعلمات في مجال محاربة الأمية ومعادلتها مع مستويات الإطار الوطني للإشهاد

يهدف هذا الخيار الإستراتيجي لتطوير عملية تقييم التعلمات في مجال محاربة الأمية، بما يتناسب مع مستويات الإطار الوطني للإشهاد.

التحديات:

يعد تقييم واعتماد مهارات محاربة الأمية أدوات أساسية لضمان جودة البرامج وتسهيل تطور مستويات المتعلمين من الناحية التعليمية والمهنية.

ويهدف هذا الخيار الإستراتيجي إلى:

18. المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، أبريل 2021.
19. منظمة اليونسكو، إعادة التفكير في مستقبلنا، عقد اجتماعي جديد للتعليم، 2021.
20. منظمة اليونسكو، إطار عمل مراكش للمؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار: الاستفادة من قدرة تعلم الكبار وتعليمهم على إحداث التحولات المنشودة، 2022.

• المساهمة في تقدير مهارات المتعلمين وتحفيزهم من خلال الحصول على اعتراف بمهارات المتعلمين الكبار في مجال محاربة الأمية، وتعزيز احترام الذات والثقة والدافعية لمتابعة التعلم.

• تسهيل الاندماج الاجتماعي والمهني: إن معادلة مستويات تعلم المستفيدين من برامج محاربة الأمية مع مستويات الإطار الوطني للإشهاد يسهل اندماج المستفيدين في المجتمع. حيث يمكن أرباب العمل والمؤسسات التعليمية والجهات الفاعلة الأخرى في الحياة الاجتماعية من الاعتراف بالمؤهلات كدليل ملموس على مهارات المستفيدين من برامج محاربة الأمية. وهذا يعزز فرص العمل والتعليم المستمر والمشاركة النشيطة في الحياة الاجتماعية.

• ضمان جودة برامج محاربة الأمية: معايير التقييم المحددة في الإطار الوطني للإشهاد تضمن اعتماد منهج متماسك وصارم لتقييم مهارات محاربة الأمية. وهذا يعزز مصداقية البرامج وثقة المتعلمين والمهنيين والشركاء المتدخلين في برامج محاربة الأمية.

المراجع الوطنية / الدولية:

توصي منظمة اليونسكو في مجال محاربة أمية الكبار، باعتماد منهج أندراغوجي يتمثل في دمج أنشطة محاربة الأمية وتنمية المهارات اللازمة في الحياة اليومية في الإطار العام لبرامج تعليم الكبار. ويعتمد هذا المنهج على اعتبار محاربة الأمية «كاستمرارية للتعلم وإتقان المهارات»، وجزء لا يتجزأ من مجموعة مهارات أوسع "بما في ذلك المهارات الرقمية والتربية على الإعلام والتعليم من أجل التنمية المستدامة والمواطنة العالمية، وكذلك المهارات المهنية".[21]

وقد أكد إطار عمل مراكش هذا النهج من خلال التأكيد على «أهمية الاعتراف والتحقق من صحة واعتماد نتائج التعلم».

> الخيار الإستراتيجي 10: تشجيع مساهمة الجامعات ومراكز التكوين ومراكز البحث في مجال محاربة الأمية في ارتباطها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يسعى هذا الخيار الإستراتيجي إلى ضمان إشراك الجامعات ومراكز التكوين ومراكز البحث العلمي في المجهودات المبذولة في مجال محاربة الأمية على اعتبارها موضوعا للبحث العلمي ولارتباطها بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة.

التحديات:

إن مساهمة الجامعات ومراكز التكوين ومراكز البحث العلمي في المجهود الوطني لمحاربة الأمية، يشكل دعما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهمية كبرى لتطوير قطاع محاربة الأمية بالمغرب.

ويساهم هذا الخيار الإستراتيجي في:

• دعم نشر المعرفة والابتكار: فالمشاركة النشيطة لهذه الهياكل في محاربة الأمية تجعل من الممكن تطوير البحث حول طرق التدريس، والسياسات التعليمية والعوامل التي تؤثر على تعلم الشباب والكبار. كما تتيح هذه المعرفة تطوير مناهج مبتكرة لتحسين معدلات معرفة القراءة والكتابة، على سبيل المثال، باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال ولتسهيل الوصول إلى التعليم.

• تطوير التعاون متعدد الأطراف والتخصصات: إن التحديات المرتبطة بمحاربة الأمية معقدة ومتعددة الأبعاد. وتوفر الجامعات ومراكز التكوين ومراكز البحث العلمي بيئة مواتية للتعاون متعدد الأطراف والتخصصات، من خلال تشبيك خبراء في مجالات مختلفة مثل التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع، وعلوم الإعلام ،والصحة والاقتصاد. ويعزز هذا التعاون الفهم العميق لتحديات محاربة الأمية، كما يجعل من الممكن تطوير مناهج شاملة ومتكاملة لمواجهة هذه التحديات.

• تعزيز الوعي والترافع: يمكن للجامعات ومراكز التكوين ومراكز البحث العلمي التأثير على السياسات العمومية ورفع مستوى الوعي العام بتحديات محاربة الأمية. ويتجلى ذلك من خلال تنظيم المؤتمرات وأوراش العمل وحملات التوعية للفت الانتباه إلى أهمية محاربة الأمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال المساهمة في تطوير سياسات تعليم الكبار القائمة على الأدلة العلمية والدعوة إلى تخصيص الموارد الكافية لدعم برامج محاربة الأمية.

المراجع الوطنية / الدولية:

توصي الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم «2015-2030» بتعزيز جهود التنمية المستدامة من خلال تشجيع البحث العلمي في القضايا ذات الأهمية الاجتماعية الكبيرة مثل محاربة الأمية. ولتحقيق ذلك، تشير الإستراتيجية المذكورة إلى دور الجامعة في تكوين المكونين المتخصصين في محاربة الأمية وفي تطوير البحث العلمي في مجال محاربة الأمية.

كما يشكل اعتماد منظمة اليونسكو منظور التعلم مدى الحياة، فرصة كبيرة لإعادة تجديد دور مؤسسات التعليم العالي، من خلال إبرازها كمؤسسات للتعلم مدى الحياة تساهم في جهود محاربة الأمية.

ومن جهة أخرى، يوصي إطار عمل مراكش بتنفيذ السياسات والإستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز مهارات مكوني الكبار، وإضفاء الطابع المهني عليهم وتخصصهم أكثر من خلال التكوين الأساس، خلال فترة العمل ومن خلال التكوين المستمر، وذلك بالاشتراك مع الجامعات ومعاهد البحث العلمي.

إن الخيار الإستراتيجي المتعلق بإشراك الجامعات في جهود محاربة الأمية يتوافق أيضًا مع رغبة منظمة اليونسكو في عقد

21. منظمة اليونسكو، إعادة التفكير في مستقبلنا، عقد اجتماعي جديد للتعليم، 2021.

اجتماعي جديد للتعليم. هذا الأخير، لا يمكن القيام به بدون مساهمة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، كفضاءات مخصصة للإبداع، والابتكار وتعزيز التعليم كملكية مشتركة.

> الخيار الإستراتيجي 11: تعزيز حكامة قطاع محاربة الأمية

يهدف هذا الخيار الإستراتيجي إلى العمل على تعزيز حكامة قطاع محاربة الأمية في مجالات تدبير الموارد المالية والمادية والبشرية، والتخطيط والمراقبة واعتماد التدبير القائم على النتائج.

التحديات:

إن تعزيز حكامة قطاع محاربة الأمية أمر حاسم لتعزيز جودة هذا القطاع وتشجيع الاندماج الاجتماعي وتحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يسعى هذا الخيار الإستراتيجي إلى:

• تحسين فعالية السياسات والبرامج: إن آليات الحكامة التي تم ترسيخها تسهل التنسيق بين مختلف المتدخلين، بما في ذلك الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، والقطاعات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمانحين. وهذا يؤدي إلى استخدام أمثل للموارد، والتوزيع العادل للميزانيات وتحسين تدبير برامج محاربة الأمية.

• زيادة الاستفادة من برامج محاربة الأمية: يمكن للسياسات المصممة جيدًا والحكامة التشاركية أن تساعد في تحديد العوائق التي تحول دون الوصول إلى برامج محاربة الأمية ووضع إستراتيجيات للتغلب عليها. وهذا يحقق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 4 الذي يسعى لضمان تعليم شامل ومنصف وجيد للجميع.

• تعزيز جودة محاربة الأمية: إن حكامة القطاع تهدف إلى وضع معايير تعليمية واضحة، وتكوين المنشطين المؤهلين لمحاربة الأمية، بالإضافة إلى توفير الموارد التعليمية الكافية وكذا وضع آليات تقييم فعالة. كما تشجع الحكامة الجيدة على الابتكار في طرق التدريس واستخدام تقنيات المعلومات والاتصال لتحسين نتائج التعلم.

• تعزيز المشاركة والاندماج: تساهم الحكامة التشاركية في ضمان مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المجتمعات المحلية، في صنع القرار المتعلق بمحاربة الأمية. وهذا يعزز المسؤولية المتبادلة، ويعزز التزام الجهات الفاعلة المحلية ويخلق شعورا بالانتماء. بالإضافة إلى ذلك، تضمن الحكامة الشاملة إتاحة الفرصة لجميع الأفراد للمشاركة في التعلم مدى الحياة، بغض النظر عن العمر والجنس، والعرق أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

المراجع الوطنية / الدولية:

إن الحكامة الجيدة في قطاع محاربة الأمية هي إحدى التوصيات الرئيسية للرؤية الإستراتيجية التي تدعو لإنشاء نظام فعال ومتكامل لرصد وتقييم برامج محاربة الأمية وحل مشكلة التمويل.

كما تتطلب الحكامة الجيدة لبرامج محاربة الأمية، وفقا للقانون الإطار 17-51، " تعبئة الموارد المالية اللازمة وتكثيف الشراكات والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، لتمويل برامج ومشاريع محاربة الأمية والتربية والثقافة، واستخدام الوسائل التعليمية والتكنولوجية الحديثة لهذا الغرض "[22].

وفيما يتعلق بنهج مبدأ الحكامة الجيدة، يوصي إطار مراكش بإنشاء " منصات متعددة القطاعات لدعم إدارة تعليم وتعلم الكبار مع جميع الجهات المعنية، ولا سيما الوزارات، ومنظمات المجتمع المدني، كفاعلين رئيسيين، والشباب، والقطاع الخاص، والجامعات والمشغلين لبرامج تعليم وتعلم الكبار "[23].

كما تتطلب الحكامة الجيدة، وفقاً لإطار عمل مراكش، تعزيز «إنشاء آليات قانونية فيما يخص الموارد المالية والبشرية لدعم هياكل تعلم وتعليم الكبار وتنظيم وتشجيع، وتحفيز وتنسيق ومراقبة تعلم وتعليم الكبار كملكية مشتركة كجزء من عرض التعليم العام المعزز».

> الخيار الإستراتيجي 12: الارتقاء بمكانة المغرب الدولية والقارية في مجال تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة مع تعزيز التعاون جنوب - جنوب في هذا المجال

يتغيى هذا الخيار الإستراتيجي تأكيد انخراط بلادنا في سياق التعاون الدولي لتطوير التعلم مدى الحياة، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتقوية أواصر الشراكة والتعاون بين المملكة المغربية والمنتظم الدولي لدعم جهود التعاون جنوب- جنوب.

التحديات

إن إعداد الإستراتيجية الوطنية الجديدة لمحاربة الأمية يأتي تأكيدا للموقع المتميز الذي تبوأته بلادنا خلال تنظيم أشغال المؤتمر الدولي السابع لتعلم الكبار بمراكش السنة الماضية، والذي تميز بتوجيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس رسالة سامية إلى المشاركين فيه، أوصت بإحداث المعهد الإفريقي للتعلم مدى الحياة، وبلجنة لمتابعة توصيات المؤتمر الذي حث دول العالم على تبني مجموعة من الإجراءات والمساطر الخاصة بتنفيذ إستراتيجية تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة.

يؤكد هذا الخيار الإستراتيجي على:

• انخراط بلادنا في هذه الدينامية الدولية الحيوية في مجال تعليم وتعلم الكبار والتعلم مدى الحياة، وما يصاحب ذلك من أجل تقاسم التجارب وتبادل الخبرات المتعلقة بتطوير مفهوم التعلم مدى الحياة وتعليم الكبار، لاسيما محاربة الأمية.

22. قانون - إطار رقم 51.17 متعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.
23. منظمة اليونسكو، إطار عمل مراكش للمؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار: الاستفادة من قدرة تعلم الكبار وتعليمهم على إحداث التحولات المنشودة، 2022.

• اعتبار إحداث المعهد الأفريقي للتعلم مدى الحياة، كمبادرة ملكية سامية، فرصة هامة لتعزيز قدرات الجهات المعنية وطنيا والمؤسسات والمنظمات الإقليمية في مجال التعلم مدى الحياة.

• تشبيك مدن التعلم الأفريقية بما يسمح بنقل المعرفة في مجالات تعلم الكبار وتعليمهم والتعلم مدى الحياة.

• دعم ترشح الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية كـ "مركز من الفئة 2" تحت رعاية منظمة اليونسكو، مما سيمكن الوكالة من تأكيد ريادة بلادنا على المستوى الإقليمي والقاري.

• انخراط بلادنا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعلق الأمر بالأهداف السبعة عشر وبالإستراتيجيات الوطنية التي اعتمدتها بلادنا لتحقيق هذه الأهداف والتي نذكر منها النموذج التنموي الجديد كآلية للاستثمار في الرأسمال البشري، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030.

المراجع الوطنية / الدولية:

إن هذا الخيار الإستراتيجي يشكل تنفيذا لمقتضيات دستور المملكة والذي يؤكد على التزام المملكة المغربية، العضو النشيط في المنظمات الدولية، بما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. كما يعبر عن إرادة بلادنا القوية في ترسيخ روابط الإخاء والصداقة والتعاون والتضامن والشراكة البناءة.

ومن جهة أخرى، يعتبر هذا الخيار الإستراتيجي استجابة لتوصيات النموذج التنموي الجديد والذي يدعو لتعبئة علاقات التعاون مع الشركاء الأجانب للمملكة اعتمادا على مقاربة رابح – رابح. ولتقوية التعاون جنوب-جنوب حول إستراتيجيات تنموية مشتركة (أو محددة).

كما يمكن لهذا الخيار أن يشكل رافعة لتعميق علاقات التعاون والتنمية المشتركة مع الدول الأفريقية في مجالات محاربة الأمية، وتعليم الكبار والتعلم مدى الحياة، سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو القاري.

هـ. الآثار المنتظرة على المدى القريب والمتوسط والبعيد:

يبين الجدول أسفله الآثار الإجرائية والإستراتيجية المتوقعة على مستوى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية وعلى مستوى تحقيق النتائج المنتظرة.

• الأثر الإجرائي هو بالأساس أثر على المدى القصير (3 سنوات أو أقل) والمدى المتوسط (من 3 إلى 5 سنوات)، حيث يبين هذا الأخير النتائج والتغيرات الملاحظة بعد مدة قصيرة من بداية تدخل ما أو تنفيذ برنامج معين أو تنزيل إستراتيجية. ويكون هذا الأثر قابلا للقياس خلال فترة زمنية تتراوح من بضعة أشهر إلى بضع سنوات.

• التأثير الإستراتيجي هو في الأساس طويل الأمد (أكثر من 5 سنوات) ويشير إلى الآثار الواسعة النطاق للقرارات المتخذة على أعلى مستويات قيادة التنظيمات. وترتبط هذه الآثار الإستراتيجية بالتوجه، والرؤية الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة. تشير التأثيرات طويلة الأمد إلى التغيرات العميقة والدائمة التي تحدث على مدى فترة زمنية طويلة، غالباً ما تقاس على مدى عدة سنوات، أو حتى عقود. وتعكس هذه التأثيرات الآثار التراكمية والتحويلية للتدخل أو الإستراتيجية على الأفراد أو الجماعات أو المجتمع ككل.

الخيار الإستراتيجي 1:

جعل محاربة الأمية رافعة لإرساء الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة:

الأثر المنتظر

قريب ومتوسط المدى	بعيد المدى
• يعزز هذا الخيار محاربة الأمية ويحسن الاستهداف. • يساهم هذا الخيار في زيادة عدد المستفيدين من برامج محاربة الأمية. • يعمل المعهد الإفريقي للتعلم مدى الحياة بمساهمة نشطة من المغرب. • تتلقى محاربة الأمية دعما ماليا كافيا. • إن إشكالية محاربة الأمية والفئات المستهدفة هي مكونات ثقافة التعلم مدى الحياة، من خلال جميع أشكال تعليم الكبار، جميع القطاعات والمجالات وأماكن التعلم وجميع طرق التعلم (حضوريا وعن بعد). • يحسن من الاستفادة من فرص العمل. • يوفر هذا الخيار فرصاً للاستفادة من دورات التكوين الأساسي والمستمر.	• يساهم هذا الخيار في تجسيد مفهوم التعلم مدى الحياة وفقاً لمقتضيات إطار عمل مراكش. • تساهم محاربة الأمية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. • تساعد محاربة الأمية على تحسين الصحة والرفاهية ورأس المال البشري بشكل عام. • تساهم محاربة الأمية في الحد من التفاوتات الاجتماعية. • تساعد محاربة الأمية على تعزيز الاستقلال الذاتي الفردي في الحياة اليومية.

الخيار الإستراتيجي 2:

تعزيز الاستهداف وتأمين ولوج عادل ودامج للتعلم يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الفئات المستهدفة:

الأثر المنتظر

قريب ومتوسط المدى	بعيد المدى
• إجراءات محاربة الأمية تستهدف أكبر عدد من الشباب المنقطعين عن الدراسة. • يساعد الإلمام بالقراءة والكتابة على تقليل خطر الانقطاع عن الدراسة. • تعزز محاربة الأمية احترام الذات وفرص اندماج الشباب الذين لم يوفقوا في مسارهم الدراسي. • تم تصميم نموذج مدرسة أولياء المتعلمين، بمساهمة الوكالة. • يتضمن برنامج "مدرسة أولياء المتعلمين" التعلم من أجل رفاهية الفرد والصحة العامة، وتعلم المواطنة النشيطة، والتعليم لمتطلبات أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الأشخاص في وضعية هشاشة. • تساعد هذه المدرسة على تحسين الأداء الأكاديمي للأطفال. • تساهم هذه المدرسة في تحسين ارتباط الأسرة والمدرسة وتعزز انفتاح المدرسة على محيطها.	• يعزز الإلمام بالقراءة والكتابة والرفاهية الاجتماعية للمتعلم. • تساهم محاربة الأمية في ضمان تكافؤ الفرص، وإرساء الحق في التعليم والمعرفة. • تساهم محاربة الأمية في سد الفجوة المعرفية بين الأجيال. • زيادة عدد مدارس أولياء المتعلمين. • تعزز هذه المدرسة الرفاهية الاجتماعية والمعرفية للمتعلمين الصغار، من خلال مشاركة أكبر لأوليائهم. • تساعد هذه المدرسة على تعزيز التماسك الأسري.

الخيار الإستراتيجي 3:

القياس المنتظم لنسب الأمية من أجل تيسير الحد منها:

الأثر المنتظر

قريب ومتوسط المدى	بعيد المدى
• يتيح القياس المنتظم التوفر على أدوات قياس الأمية عن طريق التحليل الكمي والنوعي. • يحسن القياس المنتظم استهداف المستفيدين من برامج محاربة الأمية. • اعتماد منهج فارقي قابل لقياس الأمية من الناحية النوعية، يساعد على التمييز بين مستويات معرفة القراءة والكتابة: - الدرجة 1 المهارات الأساسية؛ - الدرجة 2 المهارات الوظيفية للحياة اليومية؛ -الدرجة 3 مهارات تسهيل العمل في مواقف مختلفة؛ - الدرجة 4 مهارات تعزيز الاستقلالية للعمل في مجتمع المعرفة. • يتم استكمال تطوير نظام SIMPA من خلال دمج البيانات الخاصة بمسارات المستفيدين، منذ بداية الاستفادة من برامج محاربة الأمية، إلى ما بعد محاربة الأمية. • القياس المنتظم يجعل من الممكن تطوير إستراتيجيات أكثر فعالية لأنه يعتمد على بيانات أكثر دقة. • القياس المنتظم يجعل من الممكن التخطيط بشكل أفضل واقتراح إجراءات أكثر فعالية.	• يسمح هذا الإجراء بالتوفر على البيانات اللازمة على المستوى الوطني والدولي. • يساهم القياس المنتظم في القضاء على الأمية مقارنة بالمهارات الأساسية (الدرجة 1). • يقلل هذا الإجراء من الأمية من خلال تنفيذ الإجراءات التي تسترشد بالبيانات الإحصائية الكمية والكيفية. • يحسن القياس المنتظم من فعالية برامج محاربة الأمية.

الخيار الإستراتيجي 4:

إدماج محاربة الأمية في السياسات والإستراتيجيات القطاعية والمشاريع التنموية، ودعم تنزيلها المندمج على المستوى الترابي:

الأثر المنتظر

قريب ومتوسط المدى	بعيد المدى
• تم إدماج محاربة الأمية في السياسات والإستراتيجيات القطاعية متوسطة المدى. • تم إدماج محاربة الأمية في المشاريع التنموية متوسطة المدى. • تم إحداث آلية لتعبئة الجهات الفاعلة في مجال محاربة الأمية وتعزيز دور السلطات الترابية في تنفيذ برامج محاربة الأمية على المستوى المحلي. • تنفيذ آليات التنسيق على المستوى الترابي. • تم دمج محاربة الأمية في إطار الجهوية المتقدمة وفقاً للترافع الذي قامت به الوكالة عام 2023. • تم تنفيذ وتقييم المخططات الجهوية لمحاربة الأمية 2023-2027. • تزيد السياسة الترابية لمحاربة الأمية من مشاركة كل المناطق والمجالات الجغرافية، لا سيما تلك التي تشهد دينامية ضعيفة في مجال محاربة الأمية.	• تم إدماج محاربة الأمية في السياسات والإستراتيجيات القطاعية متوسطة المدى. • تم إدماج محاربة الأمية في المشاريع التنموية بعيدة المدى. • تم تنفيذ سلسلة جديدة من المخططات الجهوية لمحاربة الأمية تأخذ في الاعتبار تجربة 2023-2027 التي تم تقييمها. • تساهم السياسة الترابية في التنمية المحلية المستدامة. • السياسة الترابية تعزز الاندماج الاجتماعي. • تساهم السياسة الترابية في الحد من الأمية بين الفئات الهشة من السكان.

الخيار الإستراتيجي 5:

جعل محاربة الأمية رافعة لدعم التشغيل والاندماج المهني عبر آليات التكوين والتوجيه:

الأثر المنتظر

قريب ومتوسط المدى

- تجريب المخططات الجهوية لمحاربة الأمية لمسارات التكوين المهني.
- قامت الوكالة بإعداد قاعدة من المهارات والمعارف التي تسهل قابلية توظيف المستفيدين من برامج محاربة الأمية.
- تم ضمان التكامل بين الإطار الوطني للإشهاد، والمهارات التي تم تطويرها في إطار برامج محاربة الأمية.
- تم تطوير إجراءات لدعم محاربة الأمية في سياقات الشغل.
- تم وضع خريطة مسارات التكامل المهني المحتملة ودعمها من خلال الأنظمة المختلفة.
- اعتبار محاربة الأمية كأحد مكونات التكوين المهني.
- تسمح الاستمرارية باكتساب المهارات العرضانية المواتية للتوظيف والاندماج في سوق الشغل.

بعيد المدى

- ضمان التطور المهني (بما في ذلك إدارة الوضعية المهنية).
- تساعد الاستمرارية في التعلم على تقليل التفاوتات الاجتماعية.
- تعزز الاستمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إنجازات المستفيدين على المستوى الشخصي والمهني.

الخيار الإستراتيجي 6:

تطوير جودة عمل منظمات المجتمع المدني في مجال محاربة الأمية:

الأثر المنتظر

قريب ومتوسط المدى

- تم وضع نظام لتصنيف جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال محاربة الأمية.
- تعمل جمعيات المجتمع المدني في مناطق أوسع على المستوى الجهوي والوطني.
- تم تحديث دليل إجراءات الشراكة «مع منظمات المجتمع المدني» (2020) بحيث يستهدف مناطق التدخل بشكل أفضل، ويعمل على تقييم أفضل لقدرات الجمعيات وتأكيد التوازن بين المزايا / العيوب التي تبرر الاعتماد على جمعيات المجتمع المدني في تنفيذ برامج محاربة الأمية.
- تم إحداث معيار لأنشطة المراقبة على المستوى اللامركز للوكالة.
- تعزيز مراقبة جودة تنفيذ المهام المفوضة لجمعيات المجتمع المدني في مجال محاربة الأمية.
- تم اعتماد وتنفيذ خطة متعددة السنوات من قبل الوكالة لتقوية القدرات لمنظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجال محاربة الأمية.
- تقديم علامة الجودة والاعتراف بالعمل الذي تقوم به جمعيات المجتمع المدني في مجال محاربة الأمية.
- تعزيز التعاون بين جمعيات المجتمع المدني والشركاء الآخرين.
- يسمح هذا الخيار بتنويع التعاون (الأقطاب الجمعوية والجمعيات الكبيرة والمؤسسات ...) لضمان تدخل أكثر فعالية في تنفيذ برامج محاربة الأمية.

بعيد المدى

- يسمح هذا التعاون بإغناء العرض الأندراغوجي لمحاربة الأمية.
- يعزز هذا التعاون استدامة الإجراءات المتخذة في مجال محاربة الأمية.
- تعزز تعبئة منظمات المجتمع المدني في التغير الاجتماعي المستدام.

الخيار الإستراتيجي 7:

قيادة هندسة التكوين في مجال محاربة الأمية وتعزيز احترافية مهنها:

الأثر المنتظر

قريب ومتوسط المدى

- استكمال عملية تجديد المناهج والمقاربات الأندراغوجية والتكنولوجيات الجديدة لمحاربة الأمية.
- تتوفر الوكالة على إستراتيجية للعرض التربوي لمحاربة الأمية، والطرق الأندراغوجية والاستخدامات الرقمية.
- تم إحداث معهد التكوين في مهن محاربة الأمية (IFMA) .
- تم إنشاء المعهد الأفريقي للتعلم مدى الحياة (IAATLV) .
- تم تطوير محتوى التعاون بين الوكالة والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين و الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ANAPEC في مجال التكوين في مهن محاربة الأمية.
- تمكن قيادة هندسة التكوين من العمل على تطوير مهارات القراءة والكتابة (التحكم بشكل أفضل في المهارات الأساسية).
- تمكن قيادة هندسة التكوين من العمل على تطوير المهارات العرضانية (التواصل، حل المشكلات، التفكير النقدي).
- تم دمج الموضوعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في برامج محاربة الأمية.
- تسمح قيادة هندسة التكوين بالحصول على شهادة من طرف الوكالة وفقاً لمعايير جودة الإدارة ISO 21001: 2018.
- تعزز قيادة هندسة التكوين تنمية مهارات مدبري ومنشطي برامج محاربة الأمية.
- تعزز قيادة هندسة التكوين تبادل الخبرات وتبادل الممارسات الجيدة بين المهنيين.
- تم اقتراح نص تنظيمي على السلطات الحكومية، يحدد وضع العاملين في مجال محاربة الأمية.
- تم اعتماد وتنفيذ خطة بناء القدرات للعاملين في مجال محاربة الأمية من قبل الوكالة.
- تساهم الاحترافية في تحسين مؤشرات الجودة لبرامج محاربة الأمية.

بعيد المدى

- تعزز قيادة هندسة التكوين اكتساب المتعلمين لمهارات قوية ومستدامة.
- توفر قيادة هندسة التكوين مجموعة من الخبراء المدربين تدريباً جيداً.
- تعمل قيادة هندسة التكوين على تحسين الجودة العامة للتكوين في مجال محاربة الأمية.
- تسهل قيادة هندسة التكوين نقل المهارات الأساسية (القراءة / الكتابة / الحساب) إلى مجالات أخرى من حياة المتعلمين.
- تعزز الاحترافية التطوير المهني للمكونين.
- تعمل الاحترافية، من خلال تقديم تعليم عالي الجودة، على الحد من مخاطر الارتداد إلى الأمية.
- تضمن الاحترافية رؤية وشرعية أفضل لمهن العاملين في مجال محاربة الأمية.
- تساهم الاحترافية في تعزيز رأس المال البشري.

الخيار الإستراتيجي 8:

تعزيز جودة التعلمات عبر تبني طرائق أندراغوجية فعالة وتطوير العرض الرقمي عن بعد باعتباره مكملا أو داعما للأنشطة الحضورية في مجال محاربة الأمية

الأثر المنتظر

قريب ومتوسط المدى

- استكمال عملية تجديد المناهج والأساليب الفعالة والأدوات الأندراغوجية والتكنولوجيات الجديدة لمحاربة الأمية.
- تتوفر الوكالة وجميع المتدخلين على رؤية إستراتيجية وطنية لمحاربة الأمية وعلى المقاربات الأندراغوجية وعلى الوسائل والاستخدامات الرقمية.
- تأخذ المقاربات النشطة في الاعتبار الأشخاص في وضعية هشاشة والتنوع اللغوي ومتطلبات الإدماج والحق في المشاركة.
- تساهم الوكالة بفعالية وبشكل مناسب في الإجابة على احتياجات الفئات المستهدفة، وسد الفجوة الرقمية واكتساب المهارات الرقمية.
- يساهم هذا الخيار في تطوير المهارات الرقمية (تحكم أفضل في الأدوات التكنولوجية واستعمال الإنترنت ...) والتي يمكن أن تكون مفيدة في الحياة اليومية / المهنية للمستفيدين من برامج محاربة الأمية.
- يسمح تطوير العرض الرقمي بالتكيف بشكل أفضل مع الاحتياجات الأساسية للمستفيدين (محتوى فردي، ومسارات تكيفية، وتقييم وتتبع فردي...).

بعيد المدى

- تعزز هذه الأساليب استقلالية المتعلم.
- تسهل هذه الأساليب نقل المهارات الأساسية (القراءة / الكتابة / الحساب) إلى مجالات أخرى من حياة المتعلمين.
- يعزز هذا العرض اكتساب المهارات العرضانية (استعمال المعلومات، والاتصالات عبر الإنترنت، والتعاون الافتراضي.)
- يعمل هذا العرض على تحسين الوصول إلى فرص التعلم والتكوين المستمر (مجتمع التعلم الافتراضي).
- يساعد هذا العرض على سد الفجوة الرقمية.

الخيار الإستراتيجي 9:

تطوير تقييم التعلمات في مجال محاربة الأمية ومعادلتها مع مستويات الإطار الوطني للإشهاد:

الأثر المنتظر

قريب ومتوسط المدى

- تم تحسين استخدام اختبارات تحديد المستوى ويتم العمل على تكييف محتواها وفقاً للاستخدام المقصود.
- تم تطوير نظام تقييم التعلم المسبق، كجزء من المساهمة في التناسق مع الإطار الوطني للإشهاد CNC، والحرف، والمهارات المتوقعة والمهارات التي تم تقييمها.
- يتم هذا العمل وفقاً للإطار المرجعي لـ RAMAED، الذي اعتمدته الدول الإفريقية الاثني عشر المشاركة فيه بدعم من معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة.
- يتم تنفيذ إجراء لقياس مدى رضا المستفيدين من إجراءات محاربة الأمية. يعهد تنفيذ هذا الإجراء لطرف ثالث، من غير الوكالة والشركاء الفاعلين في مجال محاربة الأمية.
- يعزز هذا التقييم جودة البرامج (من خلال مواءمة أهداف التعلم ومستويات التأهيل الوطنية).
- يساهم هذا التقييم في تحسين التقدم الفردي والمهني للمستفيدين من برامج محاربة الأمية.
- يضمن هذا التقييم شفافية المهارات وقابليتها للمقارنة بالإضافة إلى فرص الجسور بين برامج محاربة الأمية وأنواع التكوين.

بعيد المدى

- هذا التقييم يجعل من الممكن تعزيز إجراءات محاربة الأمية، بشكل أفضل وتشجيع الفئات المستهدفة.
- يساهم هذا التقييم في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تعزيز المهارات المكتسبة في برامج محاربة الأمية.
- يساهم هذا التقييم في تعزيز الإحصاءات الوطنية (معرفة أفضل بمستويات معرفة القراءة والكتابة فيما يتعلق بمستويات الإشهاد).
- يساهم هذا التقييم في ضمان التكامل الاجتماعي المهني للمستفيدين من برامج محاربة الأمية.

الخيار الإستراتيجي 10:

تشجيع مساهمة الجامعات ومراكز التكوين ومراكز البحث في مجال محاربة الأمية في ارتباطها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

الأثر المنتظر

قريب ومتوسط المدى

- يعتمد المعهد الأفريقي للتعلم مدى الحياة (IAATLV) على شبكة الجامعات ومراكز التكوين ومراكز البحث العلمي على الصعيد الوطني، فيما يتعلق بموضوع محاربة الأمية في علاقته مع أهداف التنمية المستدامة.
- تعزز مشاركة الجامعات ومراكز التكوين ومراكز البحث العلمي في مشاريع التعاون ودعم القدرات المؤسساتية في مجالات محاربة الأمية وتعليم وتعلم الكبار والتعلم مدى الحياة.
- تعزز مشاركة الجامعات ومراكز البحث العلمي الابتكار والبحث في مجال محاربة الأمية / التعلم مدى الحياة.
- يضمن هذا الخيار الحد الأدنى من مساهمة عدد كبير من طلبة الجامعات ومراكز التكوين في المجهود الوطني لمحاربة الأمية.

بعيد المدى

- تساهم مشاركة الجامعات ومراكز البحث في تحقيق أهداف ODD، ولا سيما الهدف 4.
- تساهم مشاركة الجامعات ومراكز البحوث في زيادة عدد المنشورات / البحوث حول محاربة الأمية.
- إن مساهمة الجامعات ومراكز البحث العلمي تجعل من الممكن خلق خبرة وطنية في المجال وشراكات للبحث العلمي المستدام.
- يشجع هذا الخيار مساهمة الجامعة في الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني والجهوي.

الخيار الإستراتيجي 11:

تعزيز حكامة قطاع محاربة الأمية:

الأثر المنتظر

قريب ومتوسط المدى

- إيجاد حلول على مستوى الجهات والمناطق التي تجد صعوبة في تقديم عروض برامج محاربة الأمية.
- تم وضع نظام إدارة مندمج.
- تعزيز عملية رصد وتقييم برامج محاربة الأمية.
- تم تحسين نظام إدارة الأداء، بناءً على معلومات موثوقة وشفافة.
- يتم وضع نظام للرقابة الداخلية.
- تساهم الوكالة وشركاؤها في إغناء الترسانة القانونية لمحاربة الأمية، وفي إطار تنفيذ مقتضيات القانون الإطار 17-51.
- تساهم الحكامة الجيدة في تعزيز الشراكات التقنية والمالية من خلال زيادة الثقة بين جميع الجهات المعنية.
- تم بناء نظام التدبير التوقعي للوظائف والمهارات GPEC
- تعزز الحكامة الجيدة لقيادة برامج محاربة الأمية مع القطاعات الحكومية الشريكة.
- تتوفر الوكالة على شهادة لمعايير جودة الإدارة ISO 21001: 2018.

بعيد المدى

- تضمن الحكامة الجيدة استدامة الجودة في برامج محاربة الأمية.

الخيار الإستراتيجي 12:

الارتقاء بمكانة المغرب الدولية والقارية في مجال تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة مع تعزيز التعاون جنوب - جنوب في هذا المجال:

الأثر المنتظر

قريب ومتوسط المدى

- يتم تنفيذ توصيات إطار عمل مراكش.
- مشاركة المغرب في الملتقيات الدولية، وتقاسم تجربته في مجال محاربة الأمية وتعليم الكبار.
- يساعد المعهد الأفريقي للتعلم مدى الحياة في دعم بلادنا مع شركائها على المستوى الأفريقي.
- انخراط الوكالة في مشاريع جديدة للتعاون الدولي في مجال محاربة الأمية وتعليم الكبار.

بعيد المدى

- تقديم التجربة المغربية في مجال محاربة الأمية وتعليم الكبار في المؤتمر الثامن لتعليم وتعلم الكبار CONFINTEA VIII .
- تحقيق المغرب لأهداف التنمية المستدامة، وخصوصا الهدف الرابع.
- الاعتراف بجهود بلادنا على المستوى القاري وتبوؤها للمكانة الدولية المنشودة.

و. عوامل النجاح والتحديات المرتبطة بالتنفيذ:

العوامل المواتية لنجاح تنفيذ الإستراتيجية هي عناصر تعزز فرص تحقيق الأهداف المحددة. فهي تسهل عملية التنفيذ وتساهم في تحقيق الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد. وتجدر الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من هذه العوامل قد تم توفيره بالفعل في بلادنا، مما يؤكد التفاؤل بشأن تحقيق الأهداف المحددة للإستراتيجية الجديدة.

عوامل النجاح

الالتزام السياسي القوي: من الضروري أن تعزز الجهات الفاعلة في مجال محاربة الأمية التزاماتها في تنفيذ إستراتيجية 2023-2035. إن الالتزام السياسي القوي مرادف للقيادة المبنية على الرؤية الواضحة. هذا وقد أظهرت الدولة التزاماً قوياً وحددت أهدافاً طموحة ومعبأة للجميع تعتبر مواتية لنجاح الإستراتيجية الوطنية 2023-2035. سواء من خلال المبادرات الملكية السامية، كالخطب الملكية السامية، وخصوصا الرسالة الملكية السامية للمشاركين في المؤتمر الدولي السابع لتعلم الكبار والتي أكدت على جهود المغرب وانخراطه في ورش محاربة الأمية وتعليم الكبار. كما أن المبادرة الملكية السامية لإنشاء المعهد الأفريقي للتعلم مدى الحياة كإطار للتعاون الإقليمي الأفريقي والدعوة الملكية لإحداث لجنة وزارية لتتبع توصيات إطار عمل مراكش كلها مبادرات لاقت ترحيبا واستحسانا على المستوى الوطني والدولي. بالإضافة إلى ذلك يتمثل الالتزام السياسي والحكومي في الرفع من ميزانية الوكالة وإغناء هيكلتها.

إطار تشريعي متطور ومتجدد: إن إدراج محاربة الأمية في إطار تشريعي واضح ومتقاسم على نطاق واسع، يمكن من توجيه الجهود ويضمن استمرارية واستدامة الإجراءات. ويوفر الإطار التشريعي المستقر الأمن القانوني للمستفيدين من برامج محاربة الأمية، وتعزيز مشاركتهم. كما يضمن الإطار التشريعي المستقر حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، لا سيما الحقوق التعليمية، مع ضمان المساواة والتماسك الاجتماعي. ومن أجل ضمان التنفيذ الإجرائي لهذا الإطار التشريعي والتدابير التنظيمية المواكبة له، تسعى الوكالة لتكثيف الجهود والعمل على تحيين النصوص التشريعية والتنظيمية، واقتراح نصوص جديدة لمواكبة المستجدات في مجال محاربة الأمية وتعليم الكبار والتعلم مدى الحياة.

احترام بلادنا للمعايير الإقليمية والدولية في مجالات محاربة الأمية، تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة: إن احترام المعايير الإقليمية والدولية يضمن اتباع نهج متماسك وفعال لمحاربة الأمية، مع مراعاة أفضل الممارسات والتقدم الذي يتم إحرازه. فمن خلال ملاءمة الإستراتيجية الوطنية مع المعايير الإقليمية والدولية، تضمن بلادنا الاعتراف المتبادل بالمهارات المكتسبة وتسهيل تنقل المتعلمين من سياق إلى آخر. كما أنها تعزز تبادل الخبرات والموارد، وبالتالي تعزيز الجهود لمحاربة الأمية، على المستوى العالمي.

التنسيق والتعاون الفعال بين مجموعة واسعة من الشركاء والفاعلين في مجال محاربة الأمية: يصعب ضمان فعالية برامج محاربة الأمية من دون التنسيق والتعاون المستدام بين جميع الشركاء (القطاعات الوزارية المعنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والمبادرات الفردية) على المستويين الوطني والترابي. هذا ويجب أن يشجع عمل التنسيق والتعاون على رسملة وتبادل الخبرات، ولا سيما الممارسات الجيدة. حيث يمكن للشراكات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والجماعات الترابية أن تعزز تكامل الموارد والخبرات، مما يؤدي إلى نتائج أكثر أهمية. إن التحديات المعقدة للأمية تتطلب منهجاً شمولياً يتجاوز مهارات الفاعل الواحد، مما يعني أن المسؤولية عن سياسة محاربة الأمية لا يمكن أن تقع فقط على عاتق الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية. كما أن تعزيز التعبئة والتنسيق والتعاون بين الشركاء، سيمكن بلادنا من تطوير حلول دولية ومتكاملة.

موارد مالية ومادية وبشرية في طور التعزيز: إن الالتزام السياسي القوي اتجاه قضايا التربية والتكوين، وخصوصا محاربة الأمية، يتجلى كذلك من خلال تعزيز الموارد المالية والبشرية والمادية، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المنتظرة.

الحكامة الجيدة التي تساهم في إجراءات التوجيه والمراقبة والرصد: تتوفر الوكالة على هيئات التنسيق والحكامة (المجلس الإداري، لجنة الإستراتيجية والاستثمار، لجنة التقييم، اللجنة العلمية، إدارة لا ممركزة. كان عمل كل هذه الهيئات يساهم في ضمان التنسيق الفعال بين مختلف أصحاب المصلحة وتسهيل التخطيط الإستراتيجي وتخصيص الموارد وتحديد الأولويات، والتأكد من أن الإجراءات المتخذة تتماشى مع الأهداف المحددة. بالإضافة إلى ذلك، تعزز هيئات الحكامة هذه المراقبة المستمرة للتقدم الحاصل ورصد الممارسات الجيدة والابتكارات في مجال محاربة الأمية، مما يجعل من الممكن تكييف الإجراءات وفقاً للتغيرات. كما أنها تضمن مراقبة صارمة لمؤشرات النتائج، مما يجعل من الممكن تقييم فعالية المبادرات وإجراء التعديلات اللازمة.

إن تحديات تنفيذ الإستراتيجية تتمثل في بعض العقبات الهيكلية والتهديدات الخارجية التي يمكن أن تعوق عملية تحقيق الأهداف المحددة.

التحديات

تعتبر الجمعيات الفاعل الأول من حيث نسبة التأطير التي تمثل حوالي 70% من مجموع المستفيدين من برامج محاربة الأمية، متبوعة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (27%) ثم باقي القطاعات (3%) (مديرية التعاون الوطني، والمندوبية العامة لإدارة السجون، وقطاعات الصيد البحري والصناعة التقليدية والشباب، ومجالس الجهات)
وتعتبر الشراكة مع هيئات المجتمع المدني الآلية الوحيدة التي تتوفر عليها الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية من أجل تنفيذ برامجها. حيث بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة مع الجمعيات برسم الموسم القرائي 2021-2022 حوالي 2567 اتفاقية شراكة (1992 اتفاقية في مجال محاربة الأمية و575 اتفاقية في مجال ما بعد محاربة الأمية).
مما يطرح تحدي نظام الشراكة المعتمد حاليا مع هيئات المجتمع المدني. ويبقى تحقيق الأهداف النوعية والكمية المتوخاة من برامج محاربة الأمية رهينة بتحسين مشاركة النسيج الجمعوي في هذا المجال من خلال:

- وضع نظام لتصنيف وتوسيم (labélisation) الجمعيات من أجل تحسين مشاركة النسيج الجمعوي في هذا المجال وإرساء جو المنافسة السليمة والمتكافئة ؛
- الرفع من القدرات التدبيرية للجمعيات؛
- الانخراط في خيار تشكيل أقطاب جمعيات تستجيب للإطارات المعيارية والتنظيمية والمستلزمات المعرفية وكذا المهارية الكفيلة بضمان جودة البرامج التي تشرف على تنفيذها ؛
- الانتقال من نظام شراكة إلى عقود برامج وفق التزامات تضمن بلوغ الأهداف الإستراتيجية الكمية والنوعية المسطرة؛
- التعاقد مع جمعيات وطنية (méga-associations) مهيكلة وتتوفر على الإمكانات المادية (مقرات) والبشرية الكفيلة بضمان جودة البرامج.

إن الطرق المعتمدة في تقييم مستوى الأمية وتعريف الشخص الأمي وكذا كيفية حساب نسبة الأمية يطرح إشكالا مرتبطا بمعايير التقييم، مما يتطلب تنسيقا أكثر مع الهيئات والمؤسسات المكلفة بالتخطيط ببلادنا.

الملاحق

الملحق 1: مصفوفة دعم لبناء الإستراتيجية الوطنية:

Conditions favorables العوامل المساعدة	Publics cibles الفئات المستهدفة	Choix stratégiques الخيارات الإستراتيجية	Impacts التأثيرات		
			Court terme المدى القريب	Moyen terme المدى المتوسط	Long terme المدى البعيد
Conditions défavorables العوامل غير المساعدة					
Hypothèses الفرضيات					

(Source : maison de l'innovation sociale, Québec)

الملحق 2: محاربة الأمية كأساس للتعلم مدى الحياة:

بدأ صناع القرار والباحثون والممارسون خلال السنوات الأخيرة، في التفكير في الروابط التي تجمع مفهوم محاربة الأمية بمفهوم التعلم مدى الحياة. فبعيدا عن أي تعريف يربط محاربة الأمية بالتمدرس، ويحصر هذه الأخيرة في المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، فإن فكرة اعتبار محاربة الأمية كأساس للتعلم مدى الحياة يتم تقاسمها حاليا على مستوى الخطاب المعتمد دوليا حول التنمية.
هذه النظرة تميل إلى استبدال مفهوم التعليم بمفهوم التعلم، وتعزز المناهج المتكاملة والشاملة لمحاربة الأمية التي لا تقتصر على نشاط تعليمي غير نظامي، لمدة محددة ومخصص للشباب والكبار الذين لم يلتحقوا بالمدرسة.
بالإضافة إلى القراءة والكتابة والحساب كمهارات أساسية للحياة اليومية، تساعد محاربة الأمية على إعداد الشباب والكبار " ليصبحوا مواطنين مستقلين، قادرين على المشاركة والتنظيم بطريقة جماعية وناقدة وخلاقة في المجالات المحلية والمجالات الأكبر، للقيام بمهامهم الخاصة عند مواجهة التغيير والعيش معاً والتضامن."[24]

1. مفهوم واستخدامات وخصائص التعلم مدى الحياة:

التعلم مدى الحياة كنموذج جديد على جدول أعمال التنمية دوليا:

يعتمد برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (ODD) على تحقيق الوعد التالي: "عدم ترك أي أحد خلف الركب".
ويوصي الهدف الرابع ODD 4 بضمان جودة التعليم الشامل والمنصف، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. كما أنه يهدف إلى ضمان التكامل بين المجالات المختلفة المرتبطة بالتعلم مدى الحياة.

محتوى ومجالات استهداف الهدف الإنمائي الرابع

مجال الاستهداف	محتوى الاستهداف
التعليم المدرسي	1.4 - ضمان تمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.
الرعاية والتعليم الأولي	2.4- ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النمو والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.
التكوين المهني والتعليم العالي	3.4 - ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.
المهارات والحصول على الشغل	4.4 - الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030.
تكافؤ الفرص	5.4 - القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.
التعلمات الأساسية	6.4 - ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030.

24. منظمة اليونسكو، من محاربة الأمية إلى التعلم مدى الحياة: الاتجاهات والتحديات في تعليم الشباب والكبار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، 2009 (باللغة الفرنسية).

التربية على التنمية المستدامة	7.4 - ضمان أن يكتسب جميع المتمدرسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.
الولوج للمؤسسات التعليمية	4.أ - بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.
منح التكوين والتعليم العالي	4.ب - الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020.
تكوين المدرسين	4.ج - الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلّمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلّمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموّاً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.

هذا، وقد سلط الهدف الرابع ODD 4 الضوء على محاربة أمية الشباب والكبار، كونها يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تحقيق سلسلة كاملة من الأهداف، لا سيما ما يتعلق بالتغير المناخي والفقر، الصحة والرفاه، والمساواة بين الجنسين، والعمل والنمو الاقتصادي، وكذلك المدن والمجتمعات المستدامة.

كما أن تطوير محاربة الأمية - كوسيلة لتعلم وتعليم الكبار وكسلسلة من التعلم مدى الحياة - يعزز التماسك الاجتماعي، والإدماج والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والمدنية والمجتمعية.

ويخفف التعلم مدى الحياة أيضًا من الصعوبات التي تفرضها الثورة الرقمية: حيث إن الروبوتات والذكاء الاصطناعي وزيادة وثيرة الاتصال والتواصل تساهم في تغير عالمنا بسرعة. وتظهر متطلبات التوفر على مهارات مهنية جديدة وأشكال مختلفة من المواطنة، كعوامل من بين عوامل أخرى، تجعل التعلم مدى الحياة ضرورة اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية لجميع البلدان.

كما يلعب التعلم مدى الحياة دوراً هاماً في مكافحة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الحياة المدنية والمجتمعية. مما يساعد على الاستجابة للتحديات الحالية وتحديات العقود القادمة.

خصائص التعلم مدى الحياة:

يعتمد التعلم مدى الحياة على فكرة أن دورة حياة الفرد لا تقتصر على المراحل المعزولة من التعليم المدرسي والجامعي، وأن الأفراد لم يعودوا قادرين على توجيه أنفسهم في الحياة باستخدام المهارات والمعرفة المكتسبة فقط في التعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي والعالي.

يعتمد التعلم مدى الحياة على تكامل التعلم والحياة، وعلى مبدأ استفادة الجميع من إمكانيات تطوير قدراتهم وتحقيق إمكاناتهم طوال حياتهم، بغض النظر عن نقطة انطلاقهم.

ويشمل التعلم مدى الحياة أنشطة التعلم في جميع الأعمار، في مجالات مختلفة وبطرق مختلفة، بهدف تلبية مجموعة واسعة من احتياجات وطلبات التعلم. ويفترض التعلم مدى الحياة أيضاً أن عملية التعلم تحدث ليس فقط في إطار التعليم والتكوين الرسمي، ولكن أيضاً في بيئات التعلم المختلفة، بوسائل وقنوات مختلفة.

حسب منظمة اليونسكو، يمكن توضيح مفهوم التعلم مدى الحياة من خلال العناصر التالية:

- **التعلم لكل الفئات العمرية:** التعلم مدى الحياة هو عملية تبدأ عند الولادة وتمتد طوال العمر.
- **التعلم لكل الفئات الاجتماعية:** يجب أن يكون التعلم مدى الحياة متاحاً لكل الناس من خلال توفير إمكانيات وأنشطة تعلم، قادرة على تلبية احتياجاتهم الخاصة في المراحل المختلفة من حياتهم الشخصية والمهنية.

- **التعلم مدى الحياة للجميع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الانتماء القومي أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي** : كما يتعلق التعلم مدى الحياة بالأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والسكان الأصليين وجميع الفئات الضعيفة الأخرى.
- **التعلم لجميع مستويات التعليم:** يهدف التعلم مدى الحياة إلى إنشاء جسور قابلة للتكيف بين مستويات وأنواع التعليم (التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي والثانوي، التعليم العالي والتربية غير النظامية وتعليم الكبار والتعليم التقني والمهني).
- **التعلم متعدد الأوجه:** يعترف التعلم مدى الحياة بجميع طرق التعلم: الرسمي (مؤهلات معترف بها)، غير النظامي (مكمل للتعليم الرسمي، بشكل عام غير مرتبط بالمؤهلات) وغير رسمي (غير مؤسساتي، مبني على أساس الدافع الشخصي أو العائلي أو المجتمعي أو الاجتماعي).
- **التعلم في جميع المجالات وفي جميع الفضاءات:** المجالات والفضاءات للتعلم مدى الحياة متنوعة ومكملة (المدرسة والأسرة والمجتمع ومكان العمل والمكتبات والمتاحف، ومنصات التعلم عبر الإنترنت وعن بعد).

من وجهة نظر مؤسساتية، فإن التعلم مدى الحياة هو أيضاً مجال من مجالات السياسة العامة للتربية والتكوين. وبالتالي، يشير استخدام مصطلح «سياسة التعلم مدى الحياة» إلى أي نوع من السياسات التي تصممها وتنفذها الحكومات والجهات المتدخلة لخلق فرص التعلم لجميع الأعمار (الأطفال والشباب والبالغين وكبار السن والفتيات والفتيان والنساء والرجال)، في جميع سياقات الحياة (الأسرة والمدرسة والمجتمع ومكان العمل إلخ.) ووفقاً لطرق مختلفة (رسمية وغير رسمية وغير نظامية).

وتملي التطورات الاقتصادية والتكنولوجية تنفيذ سياسة التعلم مدى الحياة، كما أن التحديات البيئية والاجتماعية الأخيرة تتطلب تطوير القدرات التكيفية للسكان الذين لم يعودوا قادرين على الاعتماد فقط على المهارات والمعرفة المكتسبة في التعليم الرسمي.

رغم أن التقدم الكبير الذي حصل خلال العشر سنوات الماضية في التقنيات الرقمية وتكنولوجيا الهاتف المحمول على وجه الخصوص، الشيء الذي سمح باستخدام المعرفة بشكل متزايد ومتعدد الوظائف ومحمول وبأسعار معقولة، إلا أن أزمة COVID -19 فتحت إمكانيات تعليمية جديدة في سياقات رسمية وغير رسمية وغير نظامية، خاصة في المجتمعات التي كانت لديها في السابق فرص محدودة للوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها.
أما في الوقت الحاضر، فتساهم التكنولوجيا، جنبا إلى جنب مع الذكاء الاصطناعي (IA) في عملية تغيير أنماط التعلم والاتصال بطريقة تؤثر بعمق على فهم العالم.

التعلم مدى الحياة وتنمية الرأس المال البشري:

يعتمد الأفراد والمجتمعات والبلدان اليوم على الاستفادة من فوائد اقتصاد المعرفة، وعلى جودة التعليم والمهارات المكتسبة، والقدرات الفردية، أي على جودة الرأس المال البشري.
ولهذا السبب، تعلق الحكومات الآن أهمية كبيرة على تنمية الرأس المال البشري، من خلال التعليم والتكوين، كمصدرين رئيسيين للنمو الاقتصادي.

يستمد مفهوم الرأس المال البشري وعلاقته بالتعليم كأداة للسياسات الاقتصادية من نظريات رأس المال البشري كما قدمها في البداية شولتز وبيكر. هذه النظريات تعتبر أن التعليم استثمار قادر على توليد فوائد اقتصادية للدولة، في شكل نمو اقتصادي، وللأفراد، من خلال استفادتهم من أجور وظروف أفضل للتقدم الاجتماعي.
ومنذ ذلك الحين، حاولت السياسات التعليمية تعزيز الروابط بين التكوين واحتياجات سوق العمل، من خلال تشجيع القدرة التنافسية والابتكار كأدوات لدعم النمو الاقتصادي.

من هذا المنظور، تحتل مفاهيم التعلم مدى الحياة مكانًا مهماً في الخطاب الدولي حول التنمية البشرية.
ويعرّف مجلس أوروبا التعلم مدى الحياة بأنه " أي نشاط تعليمي يتم القيام به في أي فترة من فترات الحياة، بهدف تحسين المعرفة، والمؤهلات والمهارات، من منظور شخصي ومدني واجتماعي و/ أو وظيفي. " [25]

صحيح أن الخطاب الدولي حول التعلم يعتبر التعلم مدى الحياة من منطق اقتصاد المعرفة الذي يفضل تكوين رأس المال البشري، ويستجيب للتغيرات في العرض والطلب في سوق العمل. ومع ذلك، يركز التعلم مدى الحياة أيضاً على العدالة الاجتماعية، كأداة ضرورية لتحقيق جدول أعمال التنمية 2030، وعلى وجه الخصوص، الهدف الرابع والذي يهدف إلى ضمان الوصول إلى التعليم الجيد للجميع، على قدم المساواة، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.

25. Gauron A, Formation tout au long de la vie, Rapport du conseil d'analyse économique, Paris, La Documentation Française, 2000

وحتى يتسنى لكل شخص الحق في التعلم مدى الحياة، حددت اليونسكو عشرة متطلبات أساسية:

1.الاعتراف بالطبيعة الشاملة للتعلم مدى الحياة؛
2.تعزيز البحث متعدد التخصصات والتعاون بين القطاعات المتدخلة في التعلم مدى الحياة؛
3.وضع الفئات الضعيفة في قلب برنامج التعلم مدى الحياة؛
4.جعل التعلم مدى الحياة ملكا للجميع؛
5.ضمان الوصول الأوسع والعادل إلى تقنيات التعلم؛
6.تحويل المدارس والجامعات إلى مؤسسات تعليمية مدى الحياة؛
7.الاعتراف بالبعد الجماعي للتعلم وتعزيزه؛
8.تشجيع ودعم مبادرات التعلم مدى الحياة على المستوى المحلي، بما في ذلك مدن التعلم؛
9.إعادة تنظيم التعلم وتنشيطه في مكان العمل؛
10.الاعتراف بالتعلم مدى الحياة كحق من حقوق الإنسان.

التوصيات والمبادرات المتعلقة بالتعلم مدى الحياة في السياق المغربي

التوصيات الوطنية للتعلم مدى الحياة

أشار الميثاق الوطني للتربية والتكوين، سنة 1999 إلى أهمية إدراج التربية والتعليم في عملية التعلم مدى الحياة. وأوصى الميثاق بإحداث قانون يحدد " حق وواجب التعلم مدى الحياة (...) والتحقق من المؤهلات والاعتراف بالتعلم المسبق من خلال تقييمات المهارات." [26]

من جانبه، أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن تجاوز بعض أوجه القصور في السياسات الوطنية للتعليم الأساسي والتمدرس والتكوين المهني والتكوين المستمر يستدعي العمل على " جعل التعلم مدى الحياة فرصة حقيقية للتعامل مع هذه الصعوبات من زاوية مبتكرة وتحديد أولويات تتكيف مع وضع البلد." [27]

يجب أن تركز سياسة التعلم مدى الحياة، التي تم تبنيها في هذا المنظور، على الشباب المنقطعين عن الدراسة، وعلى تعزيز إجراءات محاربة الأمية لمنح الجميع ظروفا مواتية لمحاربة الأمية الوظيفية والاعتماد على جميع أشكال التعلم، مما يجعل من الممكن زيادة فرص التشغيل ورفع مستوى المهارات. ويهم ذلك كل الأشخاص الذين يبحثون عن عمل والموظفين في القطاع العام والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحرفيين والعمال القرويين، إلخ.

ومن أجل جعل التعلم مدى الحياة قاطرة لتطوير البلاد، تقترح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية تنفيذ سياسة للتعلم مدى الحياة تستند إلى تدابير مناسبة بما في ذلك:

- **تعزيز التعلم والخبرة المهنية:** ويتضمن ذلك وضع إجراء للاعتراف بالخبرة المكتسبة على مستويات مختلفة (التكوين الذاتي والتعلم الذاتي، التعلم المتبادل في العمل). إنها طريقة لترشيد تنظيم العمل مع السماح للموظفين والمستخدمين بالاعتراف بمهاراتهم. من شأن هذا الإجراء أن يجعل من الممكن ترسيخ حق الموظفين في الاستفادة من إجازة التكوين وتشجيع الجامعات على المشاركة بنشاط في التكوين المستمر.

- **تحسين الولوج لمهارات التعلم:** يجب أن يعتمد نجاح أي سياسة للتعلم مدى الحياة في بلادنا على التقنيات الجديدة التي تجعل من الممكن تعزيز جودة نظام الإنتاج وشروط التكوين والوصول إلى المعرفة. ويتطلب تقريب الولوج للتعلم تعميم الوصول إلى الإنترنت، وإنشاء محتوى تعليمي وتكويني مفيد ومكيف بشكل خاص (لا سيما من حيث اللغات) لجميع المواطنين.

- **تحديد ومراجعة المهارات الأساسية للجميع:** يجب أن تستند أي سياسة للتعلم مدى الحياة على قاعدة أولية صلبة، أي مجموعة المهارات الأساسية التي تشكل المكتسبات الضرورية للجميع. للقيام بذلك، من الضروري مراجعة الجسور والروابط بين التكوين المهني والنظام المدرسي والجامعي بأكمله.

- **دعم المبادرة الفردية في جميع الأعمار:** من أجل جعل التعلم مدى الحياة مصدر اهتمام دائم للجميع، من المهم دعم وتشجيع جميع المبادرات الفردية التي تعبر عن رغبتها في التعلم والتكوين (تكوينات مناسبة للحرفيين....).

26. الميثاق الوطني للتربية والتكوين ص28، 1999
27. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التعلم مدى الحياة، طموح مغربي، ص 14، 2013.

- **تحسين مبادئ وهيئات الحكامة:** يجب تجسيد سياسة وطنية للتعلم مدى الحياة من خلال برنامج متعدد السنوات، على أساس التكامل بين القطاعين العام والخاص. سيسهم هذا الجهد، لا محالة، في زيادة ميزانيات التكوين المهني المستمر، وفي دعم مدرسة الفرصة الثانية ومحاربة أمية الكبار الوظيفية.

ومن نفس المنطلق، توصي الرؤية الاستراتيجية (2015-2030) " باعتماد إستراتيجية جامعة للتعلم مدى الحياة، كأفضل طريقة لكسب رهان التعميم، بطريقة مستدامة، للمعرفة والمعلومات، والتعليم للجميع والاستثمار الأكثر أماناً في التنمية البشرية ."[28]

ومن بين التدابير الرئيسية لتطوير استراتيجية وطنية للتعلم مدى الحياة يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

- خلق نموذج متكامل للتعلم مدى الحياة يشمل جميع الفاعلين؛
- توسيع نطاق البرامج المدرسية والتكوينية ومراجعة الكتب المدرسية، من خلال التكامل ومن خلال إنشاء الفضاءات متعددة الوسائط؛
- تطوير عرض التكوين التقني والمهني يدمج دورات لاكتشاف الحرف والتقنيات؛
- تطوير نماذج التعلم الحضوري، عن بعد وباعتماد البرامج والأدوات الرقمية والتفاعلية ؛
- تنويع مسارات التدريس والتكوين التي تتميز بالمرونة والانتقال والجسور؛
- اعتماد نظام موحد للتحقق من المهارات المعرفية والمهنية للأفراد؛
- مراجعة إجراءات الإشهاد ومتابعة الدراسة لتسهيل إدماج التعليم عن بعد والاعتراف به؛
- تطوير البرامج الوطنية والجهوية المتعلقة بالتكوين المستمر والارتقاء الدائم بالمهارات والكفاءات المعرفية والمهنية؛
- رسملة تجربة الجامعات الشعبية، حضوريا أو عن بعد، من أجل توسيع نشر المعرفة وخلق مساحات للحوار والنقاش حول القضايا الاجتماعية.

وانسجاما مع توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين والرؤية الاستراتيجية 2015-2030 , أعطى القانون الإطار 17-51 التعريف التالي للتعلم مدى الحياة، على أنه " أي نشاط يسمح في أي مرحلة من مراحل الحياة بتطوير المعارف، والقدرات والمهارات، سواء في سياق مشروع شخصي أو مهني أو اجتماعي ."[29]
ومن أجل تطوير النموذج التعليمي، يحث القانون الإطار السلطات العمومية على وضع تدابير قادرة على ضمان فرص التعلم مدى الحياة وتيسير شروط الوصول إليها، من أجل كسب رهان مجتمع المعرفة وتطوير الرأسمال البشري.

الإشارات إلى التعلم مدى الحياة في نص القانون الإطار 17-51

المادة 2: التعلم مدى الحياة: كل نشاط يتم في أي لحظة من لحظات الحياة بهدف تطوير المعارف أو المهارات أو القدرات أو الكفايات في إطار مشروع شخصي أو مهني أو مجتمعي.

المادة 3: تأمين فرص التعلم والتكوين مدى الحياة وتيسير شروطه، لكسب رهان مجتمع المعرفة وتنمية الرأسمال البشري وتثمينه.
المادة 18: جعل المنظومة دائمة الانفتاح والتلاؤم مع محيطها الخارجي، ولا سيما من خلال إحداث مرصد للملاءمة بين المهن والتكوينات الجديدة وحاجات سوق الشغل.

المادة 23: تعمل الحكومة بشراكة مع جميع الهيئات العامة والخاصة وفعاليات المجتمع المدني، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان استدامة التعلم والسعي من أجل القضاء على الأمية ومسبباتها ومظاهرها، وذلك في أجل أقصاه عشر سنوات.
إعداد وتنفيذ برامج خاصة لمحاربة الأمية لفائدة غير المتعلمين من أصحاب المشاريع المدرة للدخل، وتحفيزهم على الانخراط والتسجيل والإقبال عليها، وإدراج الاستفادة من هذه البرامج ضمن شروط تمويل المشاريع المذكورة؛
- تكثيف برامج محاربة الأمية وتوسيع نطاق تطبيقها بالوسط القروي والمناطق شبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص، والعمل على تتبع تنفيذها وتقييم حصيلتها بكيفية دورية ومستمرة؛

المادة 24: يتعين على الحكومة وضع مشاريع خاصة تهدف إلى تعزيز وتنمية قدرات الأشخاص المتحررين من الأمية قصد تمكينهم من الاندماج المهني والاقتصادي لضمان انخراطهم في الحياة العملية وعدم الارتداد إلى الأمية.

29. القانون الإطار 17-51 المتلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي.
28. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية 2015-2030

بالنظر إلى أهمية الربط بين مبادرات التعلم مدى الحياة وفرص التنمية في البلاد، أكد النموذج التنموي الجديد على الحاجة إلى تعزيز الرأس المال البشري " لمنح جميع المواطنين القدرة على تولي مسؤولية مستقبلهم، لتحقيق إمكاناتهم بشكل مستقل، والمشاركة في تنمية البلاد ودمجها في المعرفة والاقتصاد غير المادي، القائم على الكفاءات". [30]

الربط بين تنمية الرأس المال البشري ومقترحات التعلم مدى الحياة والنموذج التنموي الجديد

30. النموذج التنموي الجديد، ص79، 2021

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

رئيس الحكومة
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
Le Chef du Gouvernement

ANLCA
الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية
ⵜⴰⵡⵉⵙⵉ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵍⵎⵜ
Agence Nationale de Lutte Contre l'Analphabétisme